



الجامعة الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات، دراسة تطبيقية على
البلديات في قطاع غزة

إعداد الطالبة
رنا سلمان أبو ركاب

تحت إشراف
د. عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل
1433هـ - 2012م

إهداء

أهدي هذا الجهد إلى كل من ساندني في مشواري
العلمي

أهديه إلى أمي الغالية التي طالما تعبتت معي....

أهديه إلى أبي الغالي الذي طالما وقف بجانبتي....

أهديه إلى إخوتي الأعمام لمساعدتهم لي....

أهديه إلى زوجي العزيز الذي ساندني في مشواري
العلمي.....

أهديه إلى أبنائي الأبناء أغلى من روعي....

أهديه إلى كل من اعتبرتهم أصدقاء دربي....

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخرا على كل النعم التي رزقني بها وعلى كرمه وفضله علي، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل د. عصام محمد البهيبي على كل ما قدمه لي من المعرفة والعلم والتشجيع والنصائح والتوجيهات، وتفعله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وأشكره كثيرا على راحة صدره وتواضعه وعلى إعطائي من وقته الثمين، وكذلك أتقدم بالشكر إلى عضوي لجنة الإشراف الكرام.

د. حمدي شحدة زعرب، د. نزال فريد عبد الله.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من قدم لي نصيحة أو معلومة أو ملاحظة حتى يتم إنجاز هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

الباحثة

رنا أبو ركاب

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة، وعددها 25 بلدية. وقد تمت عملية التقييم عن طريق تعبئة استبيان اعد خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعه عن طريق زيارات ميدانية لجميع البلديات، وقد تم توزيع عدد 75 استبيان، وتم استرجاع 69 استبيان، وتم استبعاد عدد 2 استبيان بسبب عدم تعبئة الاستبانة بشكل كامل من قبل المبحوثين. وقد توصلت الدراسة أن هناك ضعف في نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة وذلك لعدة أسباب منها تعارض الأعمال التي يقوم بها المحاسب بين أعمال المحاسبة فقط والجبائية، وكذلك قلة قدرات الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالعمل المحاسبي، وكذلك الخلل في إثبات بعض العمليات المالية وتأثير ذلك على مخرجات النظام. ومن أجل التغلب على هذا الضعف، أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: الاهتمام بتعيين محاسبين للعمل في المجال المحاسبي والمالي في البلديات، العمل على وجود مدقق داخلي وآخر خارجي لكل بلدية، التحول إلى مبدأ الاستحقاق في عمليات الإثبات المحاسبي وجميع العمليات المالية الأخرى بما فيها العينية منها، العمل على مشاركة جميع أقسام البلدية في إعداد الموازنة حتى يصبح لدى العاملين بالبلدية التزام أكبر عند تطبيقها.

Abstract

Assessing the accounting information systems in the municipalities, Empirical Study on municipalities in the Gaza Strip

The purpose of this study was to assess the reality of accounting information systems in municipalities in the Gaza Strip, the Number of Gaza strip municipalities is 25 municipality. Has been evaluation by filling out a questionnaire prepared specifically for this purpose, the questionnaire was distributed through field visits to all municipalities, and an interview with the workers in the field of accounting in these municipalities, have been distributed number 75 questionnaire was retrieved 69 questionnaire were ruled out number 2 questionnaire due to lack complete answers. The study found that there is a weakness in accounting information systems of Gaza strip municipalities for several reasons, including opposes actions by accountant between accounting only and collection, as well as the lack of capacity of qualified human resources to do the job accounting, as well as imbalances in proving some financial operations and the impact the output of the system. In order to overcome this weakness, the study recommended a series of recommendations including: attention appoint Certified to work in the field of accounting and financial municipalities and non-appointment of a not an accountant to work in this area, work on the existence of internal auditor and external each municipality, the shift to accrual processes Evidence of accounting and all other financial operations, including in-kind, to work on the participation of all sections of the municipality in preparing the budget until the municipal workers greater commitment when applied.

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	إهداء
ب	شكر وتقدير
ت	ملخص الدراسة بالعربي
ث	ملخص الدراسة بالانجليزي
ج	محتويات الدراسة
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	فرضيات الدراسة
3	هدف الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	منهج الدراسة
4	مجتمع وعينة الدراسة
4	أداة الدراسة
6	الدراسات السابقة
13	الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية
14	المبحث الأول: التعريف بنظم المعلومات
14	تعريف النظام
14	تعريف نظام المعلومات
17	مكونات نظام المعلومات
17	أنواع نظم المعلومات
19	تطور نظم المعلومات
21	معوقات وفوائد تطبيق تكنولوجيا المعلومات
22	أهمية نظم المعلومات
24	المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية
24	تعريف نظم المعلومات المحاسبية

26	خصائص نظم المعلومات المحاسبية
26	أهمية استخدام الحاسب في بناء نظم المعلومات المحاسبية
27	عناصر نظم المعلومات المحاسبية
28	وظائف نظم المعلومات المحاسبية
28	1. تجميع البيانات
28	2. تشغيل البيانات
30	3. إدارة البيانات
30	4. رقابة وأمن البيانات
31	5. تجميع المعلومات
31	مدخلات نظام المعلومات المحاسبي
32	تشغيل نظام المعلومات المحاسبي
42	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي
44	الفصل الثالث: واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة
45	المبحث الأول: مالية بلديات قطاع غزة
48	المبحث الثاني: واقع التدقيق في بلديات قطاع غزة
48	مقدمة
48	أهداف التدقيق الداخلي في البلديات
48	واقع التدقيق في البلديات
49	دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية
50	الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات
51	منهجية الدراسة
52	مجتمع وعينة الدراسة
58	صدق وثبات الاستبانة
63	المعالجات الإحصائية
64	الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها
65	اختبار التوزيع الطبيعي
65	تحليل فقرات وفرضيات الدراسة
92	الفصل السادس: النتائج والتوصيات
93	النتائج

94	التوصيات
95	المراجع
99	الملاحق
100	ملحق الاستبيان
106	ملحق بأسماء المحكمين

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- ❖ مقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ هدف الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ منهج الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ أداة الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة

مقدمة:

تعتبر دراسة نظم المعلومات المحاسبية من الأمور المهمة وذلك من خلال ما حازته المعلومات من موقع متميز في حياتنا المعاصرة، إذا أن المعلومات التي تنتجها هذه النظم تعد مورداً أساسياً من موارد المنظمات على اختلاف أشكالها، حيث تشكل هذه المعلومات العمود الفقري في اتخاذ القرارات المختلفة مما يساعد هذه المنظمات في تحقيق أهدافها. ومن جهة أخرى تحقق نظم المعلومات الاتصال الفعال بين مراكز صنع القرار المختلفة في المنظمة وتبادل المعلومات فيما بينها. وبما أن كفاءة استخدام أي مورد من موارد هذه المنظمات من الناحية الاقتصادية يعتبر معياراً مهماً في الحكم على فاعلية الإدارات المختلفة في المنظمات، فإنه يمكن القول أن كفاءة إنتاج المعلومات واستخدامها يعتبر معياراً مقبولاً في الحكم على فاعلية نظام المعلومات القائم بها. حيث أن المعلومات المحاسبية تحتل موقعاً هاماً وأساسياً في أي منظمة، لأنها تصف أين تقف المنظمة وفي أي اتجاه تسير، كما يجب أن تعطي صورة واضحة ودقيقة وتفصيلية عن الموقف الاقتصادي للمنظمة. لذا يجب أن يكون النظام الذي ينتج هذه المعلومات ويقدمها للمستخدمين على درجة كبيرة من الكفاءة والفاعلية، وذلك بأن يتم إنتاج معلومات جيدة وتزويد المستخدمين بها في الوقت المناسب وبما يتلاءم مع الاحتياجات المختلفة. وحيث أن هناك حاجة دائمة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية في أماكن استخدامها لمعرفة مدى مواءمة مخرجاتها للأطراف ذات العلاقة بهذه المخرجات. ومن هذه الأماكن، البلديات وسلطات الحكم المحلي، التي تعتبر من المؤسسات الحكومية المهمة لما تقدمه من خدمات للمواطنين في الدولة، لكونها تقدم خدمات أساسية يحتاجها كل مواطن تتعلق بمتطلبات الحياة الأساسية، لذا يجب أن تتوفر فيها نظم معلومات محاسبية تساعد في تلبية احتياجات المواطنين المختلفة في الوقت المناسب، لذا يجب معرفة مدى ملائمة نظمها المحاسبية وقوائمها المالية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذلك مدى جودة النظام وقدرته على إنتاج معلومات مفيدة لمتخذي القرار في شتى المستويات لأغراض التخطيط والرقابة.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى توفر مقومات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في بلديات قطاع غزة وقدرتها على توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة؟.

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتوفر في بلديات قطاع غزة نظام محاسبي يعمل بكفاءة؟
- هل يوجد في بلديات قطاع غزة نظام تدقيق يتمتع بالشفافية؟
- هل تعد البلديات في قطاع غزة تقاريرها المالية بشكل دوري؟
- هل تساهم مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة؟
- هل يرتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة؟

فرضيات الدراسة:

1. يتوفر في بلديات قطاع غزة نظام محاسبي يعمل بكفاءة.
2. يوجد في بلديات قطاع غزة نظام تدقيق يتمتع بالشفافية.
3. تعد البلديات في قطاع غزة تقاريرها المالية بشكل دوري.
4. تساهم مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة.
5. يرتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تقييم نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة ويقوم على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تقييم مدى كفاءة العمل في أقسام المحاسبة في بلديات قطاع غزة.
2. تقييم مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في بلديات قطاع غزة ومدى ملائمة الأنظمة المستخدمة (في حال استخدامها) للعمليات المالية في البلديات.
3. تقييم مدى دلالة القوائم المالية التي تعدها بلديات قطاع غزة ومدى قدرتها على عرض المركز المالي الحقيقي للبلديات.
4. تقييم مدى قدرة النظام على إنتاج معلومات (التقارير والقوائم المالية) مفيدة لمتخذي القرارات على كافة المستويات .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من العناصر التالية:

1. البحث في واقع نظم المعلومات المحاسبية في البلديات العاملة في قطاع غزة وقدرتها على العمل بكفاءة وفاعلية.
2. إلقاء الضوء على أهم المشاكل الموجودة عند تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في البلديات العاملة في قطاع غزة.
3. اعتبار الدراسة خطوة نحو تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البلديات العاملة في قطاع غزة لأهمية هذه المؤسسة الحكومية للمجتمع بسبب أهمية الخدمات التي تقدمها.
4. الندرة في الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع (في حدود علم الباحثة).

منهج الدراسة:

سوف تستخدم الباحثة أسلوب المسح الشامل لتشمل العينة جميع مفردات مجتمع الدراسة وذلك نظراً لصغر المجتمع.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يشمل جميع بلديات قطاع غزة والبالغ عددها 25 بلدية في مختلف تصنيفاتها A,B,C,D، والموزعة على محافظات القطاع.

أداة الدراسة:

قد اعتمدت الباحثة على جمع البيانات من المصادر الثانوية والأولية، حيث تم الحصول على المصادر الثانوية بالرجوع إلى المجلات والدوريات ومحركات البحث الإلكترونية، كما تم الإطلاع على الدراسات السابقة في هذا المجال.

أما المصادر الأولية هي توزيع استبانة الدراسة على كافة مفردات مجتمع الدراسة، وتشمل عينة الدراسة كل من رئيس البلدية، ورئيس قسم المحاسبة، والمدقق، والمدير المالي لكل بلدية.

جدول يبين تصنيف البلديات في كافة المحافظات

المحافظة	البلدية	الفئة
محافظة الشمال	بيت حانون	B
	بيت لاهيا	B
	أم النصر	D
	جباليا	A
محافظة غزة	غزة	A
	الزهراء	D
	وادي غزة	D
	المغراقة	C
محافظة الوسطى	دير البلح	A
	النصيرات	B
	البريج	B
	المغازي	B
	الزوايدة	B
	المصدر	D
	وادي السلقا	D
	خان يونس	A
محافظة خان يونس	بني سهيلا	B
	عبسان الكبيرة	B
	عبسان الصغيرة	B
	القرارة	B
	خزاعة	C
	الفخاري	B
	رفح	A
محافظة رفح	الشوكة	C
	النصر	C
الإجمالي	25 بلدية	

المصدر: - الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية (توضيح عدد البلديات التي تشملها كل محافظة من محافظات قطاع غزة).
- وزارة الحكم المحلي، 2005 (تصنيف البلديات إلى فئات بناء على عدد سكان كل من منطقة).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة قنبي (2008)

بعنوان " تقييم فعالية النظام المحاسبي في بلديات الضفة الغربية في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين من وجهة القائمين على تطبيق النظام "، وهدفت الدراسة إلى تقييم فعالية النظام المحاسبي في بلديات الضفة الغربية في تلبية احتياجات المهتمين المعلوماتية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استطلاع آراء عينة من القائمين على تطبيق النظام المحاسبي بها. وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة فعالية النظام المحاسبي المطبق في بلديات الضفة الغربية في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين هي درجة متوسطة، حيث تتأثر تلك الدرجة بدرجة انسجام النظام المحاسبي مع النصوص الدستورية والقانونية، قدرة النظام المحاسبي المطبق في بلديات الضفة الغربية على الإفصاح عن نتائج الأنشطة التي تمارسها البلديات وكذلك مركزها المالي، مستوى وفاء النظام المحاسبي باحتياجات المهتمين المعلوماتية، درجة كفاءة العنصر البشري القائم على تطبيق النظام المحاسبي، ودرجة استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث كانت جميعها ذات نسب متوسطة أيضاً، وقد تم قياس الاختلافات في تلك الدرجات وفقاً لمتغير تصنيف البلدية ومتغير تصنيف الوظيفة، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في درجة انسجام النظام المحاسبي مع النصوص الدستورية والقانونية يعزى لتصنيف البلدية، إلا أن هذه الدرجة لم تكن كافية ليلبي النظام المحاسبي احتياجات المهتمين المعلوماتية ويعود ذلك لعدة أسباب منها قصور الأنظمة والقوانين المطبقة على البلديات وحاجتها إلى التحديث والتطوير، عدم انسجام الأنظمة والقوانين المطبقة مع المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، ضعف الأساس المحاسبي المستخدم المطبق من خلال النظام المحاسبي للبلديات، بينما هناك اختلاف وفقاً لمتغير الوظيفة، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود اختلافات تعزى لمتغير تصنيف البلدية في كل من قدرة النظام المحاسبي على الإفصاح عن نتائج الأنشطة التي تمارسها البلديات وكذلك مركزها المالي، ومستوى وفاء النظام المحاسبي باحتياجات المهتمين المعلوماتية، ومدى وفرة الكفاءة في العنصر البشري القائم على تطبيق النظام المحاسبي، ودرجة استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تتفاوت آراء المبحوثين بشأنها، إلا أن تلك الآراء لم تختلف في أنها تتوفر بنسب ضئيلة، هذا إذا توفرت. وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير النظام المحاسبي المطبق في البلديات وتطوير أداء القائمين على تطبيقه، في سبيل توفير المعلومات التي تلبي احتياجات المهتمين بالمعلوماتية.

2. دراسة سليم (2007)

بعنوان " أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين "، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى كفاءة النظام المحاسبي القائم على تطبيق الأساس النقدي في بلديات قطاع غزة، وبيان مزاياه وعيوبه من خلال إيضاح جودة المعلومات المحاسبية ومدى كفاية المعلومات الكمية والنوعية الناتجة عن هذا النظام وملائمتها لمتخذي القرارات، وقد اختيرت عينة الدراسة بطريقة المسح الشامل وبلغ عدد الأفراد 96 شخص، وقد قام الباحث بإعداد واستخدام إستبانة لتحقيق أهداف الدراسة وقد اشتملت على 44 فقرة موزعة على أربعة مجالات وقد تم توزيعها على بلديات قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن الأساس النقدي لم يعد يناسب العمل المحاسبي في البلديات، ورغبة غالبية المبحوثين في استبداله بالأساس النقدي المعدل، وأن أهم الجهات التي يتم إعداد التقارير المحاسبية والمالية لها هي وزارة الحكم المحلي وهيئة الرقابة العامة، وهناك مظاهر ضعف للمعلومات المحاسبية المستخرجة وفقاً للأساس النقدي منها: عدم ملائمتها للاستخدام في مجال الرقابة المالية بصورة فعالة، وأن المعلومات المحاسبية لا تساعد متخذي القرارات في البلديات على اختلاف فئاتها في اتخاذ القرارات، وضعف قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مع المعلومات المحاسبية للبلديات الأخرى. ومن أهم توصيات الدراسة: تبني تطبيق أساس محاسبي غير الأساس النقدي، وأن يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من التقارير والقوائم المالية للبلديات، تلبي حاجة متخذي القرارات من المعلومات المالية وغير المالية، وضرورة الاهتمام بإعداد تقارير محاسبية ومالية موجهة للمواطنين، وكذلك على البلديات أن تقوم بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع بلديات أخرى باستمرار كأداة من أدوات التحليل المالي لتقييم وضع البلدية.

3. دراسة صندوق تطوير البلديات¹ (2007)

بعنوان " دراسة تقييم وتطوير قدرات العاملين في الدوائر المالية في البلديات الريادية وفي دائرتي الموازنات والتوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي "، وهدفت الدراسة إلى إجراء تقييم مؤسسي للدوائر المالية في البلديات لإبراز نقاط الضعف والقوة، وقد اشتملت الدراسة على عدة جوانب وهي: قدرات الدوائر المالية، قدرات الأفراد ومهاراتهم ومؤهلاتهم، والهيكلية التنظيمية للدوائر المالية واحتياجات إعادة هيكلتها، والتدريب، أسس المحاسبة المستخدمة، التقارير المالية الصادرة عن الدوائر المالية، نظام المحاسبة المحوسب المستخدم والسياسات المالية، ومن أهم توصيات الدراسة: إعداد وتطوير دليل للسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية، مراجعة

¹ هو هيئة قانونية مستقلة أنشئت بقرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم 09/36/32 الصادر بتاريخ 2005/10/20 (قنبي، 2008)

الهيكلية التنظيمية للدوائر المالية ومهامها في البلديات، وضع برنامج تدريبي لموظفي الدائرة المالية، استخدام أكبر لوسائل التكنولوجيا من أجل تعظيم الكفاءة، مراجعة إجراءات البلديات في متابعة وتوجيه الدوائر المالية، تطبيق نظام تقييم أداء الموظفين وتطبيق نظام لأداء الدوائر في البلدية، كما أنه رغم شمول أهداف النظام المحاسبي الحكومي كلا من التخطيط والرقابة وترشيد القرارات بصفة عامة إلا أن التقارير المالية بنوعها الدورية والختامية ليست ملائمة لهذه الأهداف، كما توصلت الدراسة إلى أن الإطار الملائم للتقارير المالية هو الذي يتضمن أهداف التقارير المالية ومحتوياتها تكون بيانات ومعلومات تاريخية عن فترات سابقة، ومعلومات عن الانجاز الفعلي خلال الفترة محل التقرير مقارنة بالمستهدف، وصياغة سليمة ودقيقة.

4. دراسة حماد (2006)

بعنوان "تطوير النظام المحاسبي في فلسطين". وهدفت الدراسة على اقتراح تطبيق بعض الأساليب المحاسبية التي تم نجاح تطبيقها في بلدان أخرى من العالم، والمطبقة بنجاح في القطاع الخاص، وذلك بهدف تطوير النظام المحاسبي المستخدم في القطاع الحكومي الفلسطيني من أجل تحسين وزيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الحكومية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وإمكانية تشخيص النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ويتمثل مجتمع الدراسة في الوحدات الحكومية التي تطبق النظام المحاسبي الحكومي وهي وزارات ومؤسسات وهيئات السلطة العاملة في قطاع غزة. ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة: ضرورة التخلي عن تطبيق الأساس النقدي في النظام المحاسبي الحكومي والعمل على تطبيق أساس الاستحقاق، وتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء التي تتسجم مع أساس الاستحقاق لتمكين الوحدات المعنية من قياس كفاءة وفاعلية أداء الوحدات الحكومية ومن ثم قياس تكلفة وعائد الأنشطة والبرامج المقترحة أو التي يجري تنفيذها، وكذلك توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي القائم بما يواكب التطور في حقول المحاسبة والمراجعة ومعاييرها المهنية، وضرورة تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة وزارة المالية، وتفعيل مبدأ الإفصاح المحاسبي.

5. دراسة غنيم (2004)

بعنوان " دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة "، وهدفت الدراسة إلى البحث في دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة، وذلك من خلال دراسة مدى توفر البنية التحتية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة، إضافة إلى

التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على استخدام نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في صنع القرارات. وقد قام الباحث بتصميم استبانته لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة على 11 بلدية في قطاع غزة. ومن أهم نتائج الدراسة: أن المستوى التنظيمي لدائرة نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في البلديات مناسب للمستفيدين من النظام، وأن الإدارة تعتمد في اتخاذ قراراتها على النظام الحالي باعتباره نظاماً فعالاً، كما أن البنية التحتية للنظام الحالي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات وأن المعلومات التي يوفرها النظام الحالي تتطابق مع متخذ القرار، كما أن البلديات تستخدم أنواع نظم المعلومات الإدارية المحوسبة. ومن أهم توصيات الدراسة: تطوير الهياكل التنظيمية لنظم المعلومات الإدارية المحوسبة وإنشاء دوائر متخصصة، العمل على رفع كفاءة مكونات نظم المعلومات الإدارية المحوسبة مثل المعدات والبرمجيات والاتصالات وقواعد البيانات والأفراد والإجراءات وتطويره تبعاً للتكنولوجيا، إيجاد دليل مكتوب للإجراءات المتبعة عن كيفية استخدام النظام الحالي يتصف بالسهولة والتطابق مع آليات العمل ويتم تحديثه بشكل دوري، تدريب العاملين في البلديات على النظم المراد تطبيقها لرفع مستوى الأداء وتقديم الدعم والمساندة لمتخذ القرار.

6. دراسة البطمة (1983)

بعنوان " الإطار المحاسبي لتطوير النظام الحكومي "، وهدفت الدراسة إلى دراسة التطوير الخاص بالنظام المحاسبي الحكومي في إطاره العام، ولا بد أن يكون التطوير بنظرة شاملة وليست جزئية، بمعنى أن تطوير مقومات النظام المحاسبي أو الحكومي لا بد من مساندتها بتطوير الموازنة العامة باعتبارها مرحلة تخطيطية، وتطوير مراجعة الحسابات الحكومية باعتبارها مرحلة رقابية لاحقة. ومن أهم توصيات الدراسة أن الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، يشتمل على الجوانب العامة ذات العلاقة بالبيانات والمعلومات المحاسبية الحكومية باعتبارها مدخلات ومخرجات النظام، ولكي يكون التطوير بنظرة شاملة، يجب أن نسانده بتطوير الموازنة العامة، باعتبارها نتاج التخطيط المالي للدولة، وتطوير مراجعة الحسابات الحكومية، باعتبارها المرحلة الرقابية التي تضمن سلامة ودقة المعلومات المحاسبية الحكومية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، بمعنى أن الإطار المقصود يهدف إلى الوصول إلى نظام معلومات محاسبية حكومية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة potter (2003)

بعنوان : Reforming Australian public accounting an episod of institutional thinking" وهدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية تطوير النظام المحاسبي من خلال تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام في استراليا وكذلك فحص أدوار واستخدمات الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، وقد تناولت الدراسة ثلاثة من سمات الإصلاح المتعلقة بالنظام المحاسبي، وهي التطوير والترقية والحماية، وعليه فإن الدراسة حاولت الإجابة على سؤالين رئيسيين وهما:

- هل كانت الأفكار المالية متبناة في منظمات القطاع العام الأسترالي في الفترة 1976 - 2001 عندما بدأ التطوير في فترة الإصلاح؟
- هل كانت التقارير المالية المعدة من قبل القطاع العام تقدم الأفكار والمفاهيم الخاصة بالمعايير المحاسبية للمؤسسات العامة والاربحية في استراليا والمتعلقة بالتطوير والترقية والحماية؟

وقد أظهرت الدراسة أن مفاهيم إعداد التقارير المالية كانت مستعملة من قبل فئة قليلة نسبياً من الخبراء في مواقع مؤثرة في حقل المحاسبة والحقول الأخرى، لتبرر تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في منظمات القطاع العام. حيث أدى التطور في الإصلاح المحاسبي في السنوات الأخيرة إلى تطبيق أنظمة المحاسبة التجارية على مؤسسات القطاع العام المتنوعة، وأدت تلك الإصلاحات إلى تطبيق مبدأ المسؤولية والأداء المطبق في القطاع الخاص والمنظمات الهادفة للربح، حتى طبقت هذه الأفكار على القطاع العام. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التفكير المؤسسي أعاق عملية النظام المحاسبي، وضرورة مواصلة الإصلاح المحاسبي عن طريق تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي والترويج لاستخدامه في مواصلة مؤسسات القطاع العام.

2. دراسة Hurst (2003)

بعنوان " The case of accounting standard sitting in Australia :AAS27: financial by local government the due process " حيث ركزت الدراسة على معيار المحاسبة الأسترالي AAS27 " إعداد التقارير المالية بواسطة الحكومات المحلية " الذي حل عام 1993 بديلاً عن نظام محاسبة الوحدات التقليدي الذي تضمن إجراءات غير كافية في تحقيق الكفاءة والفعالية، وضعف في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وهدفت الدراسة إلى تقييم المدى الذي يمكن من خلاله تقديم إطار وآلية استشارية ملائمة لتطوير

المحاسبة في الحكومات المحلية، وإلى معرفة المدى الذي يمكن من خلاله الوصول إلى تقارير مالية عالية الجودة بالحكومات المحلية. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية التطوير هذه قد ساهمت بشكل بسيط في تطوير AAS27 وزودت الحكومات المحلية بصورة أفضل حول محاسبة القطاع العام.

3. دراسة Brusca (1997)

بعنوان "The usefulness of financial reporting in Spanish local government"، وهدفت الدراسة إلى دراسة وتقييم التقارير المالية التي يتم عرضها من خلال الهيئات المحلية في إسبانيا، ومدى تلبية تلك التقارير لاحتياجات المستخدمين لها، حيث يتطلب ICAL² عرض قوائم مالية إلى حد قريب من القوائم المالية المطلوبة من قطاع الأعمال، وهذه القوائم كالميزانية العمومية والتشغيلية وقائمة مصادر الأموال والموازنة العامة وتقارير الحقوق والالتزامات وتقارير النقدية وكشف الذمم المدينة، وتقارير الفائض والعجز في النقدية. وقد عرضت الدراسة تقييماً عاماً للتقارير المالية المقدمة من الهيئات المحلية، وقد تم التقييم من خلال مجموعتين من المدراء الماليين، وقد كان رأي المجموعة الأولى أن هذه التقارير مفيدة للإدارة في تحليل الموازنة ومقارنتها بالتقارير المالية لنهاية الفترة، وكذلك في أنها تحقق رقابة مالية فعالة، كما تظهر الوضع المالي لهذه الهيئات المحلية بجميع وحداتها المختلفة، كما تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات. أما المجموعة الثانية فكان رأيها أن ICAL لم ينجز الأهداف المطلوبة من خلال التقارير المالية التي يطلبها من الهيئات المحلية، حيث يعتقدون أن تقارير الموازنة هي أهم التقارير ولا حاجة لتقارير إضافية، لأنها تعرض الموازنة والميزانية الفعلية، وبالتالي هي تلبية احتياجات المهتمين بالمعلوماتية. وقد قام الباحث بتصميم استبانة لتحقيق أهداف الدراسة وقد وزعت الاستبانة على 325 هيئة محلية في إسبانيا، وتم تحليلها على نظام BMDP الإحصائي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر المستفيدين من عرض القوائم المالية للهيئات المحلية الإسبانية هم مكاتب التدقيق والمدراء الماليين والإدارات، وكذلك الدوائر المالية في هذه الهيئات وجهات التمويل الخارجية. أما بالنسبة إلى أي من هذه التقارير ذات أهمية أكثر فقد اختلفت الآراء، حيث يرى المدراء الماليين أن تقارير الموازنة ذات قيمة أعلى من التقارير المالية الخاصة، بينما يعتقد مدققو الحسابات أن قائمتي النقدية والذمم المدينة أكثر فائدة من تقرير الموازنة. كما لا يختلف الاثنان على درجة الأهمية الكبيرة للميزانية العمومية، أما القائمتان الأقل أهمية من وجهة نظرهما فهما الميزانية التشغيلية وقائمة مصادر واستخدامات الأموال كما

Accounting Instruction for Local Government ²

اتفقا على أن تقرير الفائض والعجز مهم بالنسبة للوحدات المحلية حيث يستخدم كمؤشر للوضع المالي.

ومن أهم لتوصيات الدراسة ضرورة استبدال قائمة مصادر واستخدامات الأموال لقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها مفيدة في التحليل المالي، وهي مجربة في قطاع الأعمال الخاص، حيث أن هذه ستساعد مستقبلاً في تطوير الهيئات المحلية .

تعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء هذا العرض للدراسات السابقة، نرى أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى جوانب من الدراسة الحالية أو ركزت على أحد متغيرات الدراسة فمعظم الدراسات ركزت على النظام المحاسبي الحكومي ككل وعلى كيفية تطويره، أما فيما يتعلق بموضوع الدراسة فلا توجد دراسات سابقة مباشرة حسب علم الباحثة تطرقت لتقييم نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة، وعليه جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة.

وأهم ما يميز هذه الدراسة أنها الأولى في قطاع غزة حسب علم الباحثة، وكذلك أهمية مجتمع الدراسة وهو البلديات العاملة في قطاع غزة لما تقدمه من خدمات مهمة لأفراد المجتمع تجعل من الأهمية دراسة وتقييم نظم معلوماتها المحاسبية، للعمل على وضع تصور واضح لها لمعرفة مدى كفاءتها وفعاليتها، وكذلك معرفة مدى قدرتها على تلبية حاجات ورغبات متخذي القرار والمستخدمين الخارجيين. وذلك من أجل العمل على تطوير هذه النظم حتى تستطيع البلديات تقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع. حيث أن البلديات تعتبر من أهم المؤسسات الحكومية للمواطن وكلما كان نظامها المحاسبي يعمل بكفاءة كلما تمكن متخذ القرار في هذه المؤسسة من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والاستفادة المثلى من مخرجات النظام المحاسبي، وهذا يمكن أفراد المجتمع من الحصول على أفضل الخدمات.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الأول: التعريف بنظم المعلومات

- ❖ تعريف النظام
- ❖ تعريف نظام المعلومات
- ❖ مكونات نظام المعلومات
- ❖ أنواع نظم المعلومات
- ❖ تطور نظم المعلومات
- ❖ معوقات وفوائد تطبيق تكنولوجيا المعلومات
- ❖ أهمية نظم المعلومات

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية

- ❖ تعريف نظم المعلومات المحاسبية
- ❖ خصائص نظم المعلومات المحاسبية
- ❖ أهمية استخدام الحاسوب في بناء نظم المعلومات المحاسبية
- ❖ عناصر نظم المعلومات المحاسبية
- ❖ وظائف نظم المعلومات المحاسبية
- ❖ مدخلات نظام المعلومات المحاسبي
- ❖ تشغيل نظم المعلومات المحاسبي
- ❖ مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول التعريف بنظم المعلومات

تعريف النظام:

بالرغم من أن مصطلح النظام يعد من المصطلحات الشائعة المستخدمة بكثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى نجد أن هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق لمصطلح النظام وذلك بسبب التطبيقات والتفسيرات المختلفة له، وبالتالي نجد أن هنالك عدة تعريفات للنظام أهمها:

- يمكن تعريف النظام بصورة عامة بأنه: مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة و مترابطة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محددة.(السقا، الحبيطي، 2003، 15)

- كما يمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...الخ)، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة. ويتضمن هذا التعريف ضرورة أن يشتمل النظام بصفة عامة على مجموعة من الصفات والخصائص تتمثل في: موارد النظام، بيئة وحدود النظام، أعمال النظام، القيود المفروضة على النظام، النظم الفرعية للنظام، إجراءات الرقابة في النظام، مستخدمى النظام.(حسين، 1997، 13)

- كما عرف النظام (مطيع وآخرون، 2007، 15): على أنه مجموعة من العناصر والأجزاء المتكاملة والمتداخلة والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف النظام. كما عرفه أيضاً على أنه مجموعة العناصر والمكونات التي يحدها إطار معين والمتفاعلة بعضها مع البعض طبقاً لمجموعة من القواعد والإجراءات من أجل تحقيق أهداف معينة.

تعريف نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمى القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال.(حسين، 1997، 13)

- كما يعرفه (عبد الخالق، 1975، 21-22)³ بأنه النظام الفرعي الذي يوجد بالمنشأة وتكون مهمته تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة، وذلك بغرض مساعدة الإدارة والفئات الأخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة.
- بينما يعرف (مطر واخرون، 1996، 19-20) نظام المعلومات بأنه، مجموعة من الأجزاء أو العناصر البشرية والمادية، التي تعمل معا بتنسيق وترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة وفي إطار بيئة معينة تحيط به ويتداخل مع ما تحويه هذه البيئة من متغيرات وعوامل يتفاعل معها، وذلك بهدف تحقيق غرض معين يتمثل في: تحويل البيانات (المدخلات) المجمعة، من خلال عمليات المعالجة (التشغيل) إلى معلومات (مخرجات) ذات منفعة وتلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين أو متخذي القرارات. ويرى هذا الكاتب أن نظام المعلومات الكفاء هو الذي يتفاعل مع بيئته، أي الذي يتفاعل مع مجموعة المحددات أو الإطار المحيط به والذي يعمل في مجاله. وفي هذا الشأن يقسم البيئة إلى بيئة داخلية وأخرى خارجية، حيث تتمثل البيئة الخارجية للنظام في مجموعة المؤثرات التي تؤثر على النظام بشكل مباشر وتقع خارج إطار المنشأة مثل: الزبائن، الموردين، حملة الأسهم، العاملين، المقرضين، الأجهزة الحكومية. حيث توفر البيئة الخارجية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر المعلومات المالية وغير المالية التي تؤثر على اتخاذ القرار. أما البيئة الداخلية للنظام يقصد بها، مجموعة الإجراءات الداخلية المكونة للنظام، والتي تبرز أهميتها من خلال التقارير الداخلية، هذا بالإضافة إلى النظم الفرعية الأخرى داخل المنشأة التي تتفاعل مع النظام وتقوم بإمداده بالمعلومات الأخرى التي يحتاجها.

مما سبق يخلص إلى الآتي:

أولاً: النظام بشكل عام هو عبارة عن إطار عام يتكون من مجموعة من الموارد لتحقيق أهداف معينة، وهذه الموارد تتكون من المواد والآلات والأفراد وعناصر الطاقة والإنتاجية وذلك حسب كل نظام، حيث يتم تنسيق الموارد اللازمة وهي بمثابة مدخلات للنظام من أجل تحويلها إلى مخرجات عن طريق عملية المعالجة.

ثانياً: إن نظام المعلومات مثل أي نظام آخر الغرض منه تحقيق هدف معين وهو تقديم المعلومات للفئات المختلفة داخل المنشأة وخارجها بالشكل والكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب. وذلك عن طريق تجميع البيانات من جميع أجزاء المنشأة الداخلية أو من خارجها،

³ نقلا عن الرملي، 2011، 55

وتحويل هذه البيانات عن طريق معالجتها بعدة عمليات للحصول على منتج معين وهو المعلومات.

ثالثاً: بما أن المنشأة بشكل عام تعتبر نظام يسعى إلى تحقيق هدف معين، فبتالي إن نظام المعلومات يعتبر نظام فرعي داخل النظام الرئيسي هو المنشأة. وكأي نظام فإنه يتفاعل مع البيئة المحيطة به من نظم فرعية داخل المنشأة وكذلك بيئته الداخلية وهي الإجراءات الداخلية المكونة للنظام، كما يتفاعل مع البيئة الخارجية للمنشأة ككل.

رابعاً: يتكون نظام المعلومات من نظم فرعية فمثلاً نظام المعلومات المحاسبي يتكون من نظام التكاليف، نظام الأجور، نظام المحاسبة المالية، ونظام المعلومات التمويلية. ويمكن للأنظمة الرئيسية أن تتداخل مع بعضها البعض عند تأدية مهامها، ولكن القاعدة العامة هي أنه إذا كانت حدود أحد الأنظمة تمثل أحد الحدود الفرعية لنظام آخر فإن النظام الصغير يعتبر نظاماً فرعياً من النظام الكبير. ولتحقق كل منشأة الهدف منها فإنه يتم التنسيق بين الأجزاء والنظم الفرعية حيث يؤدي كلاً منها مهمته حسب إجراءات وقواعد كل نظام وعلاقة نظام المعلومات بالنظم الأخرى في المنشأة. كما أن درجة مرونة أي نظام تتوقف على عدد الأنظمة الرئيسية وفروعها ودرجة التنوع وتعدد العلاقات فيما بينها، فكلما ازداد عدد النظم الفرعية وتنوعت العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية، كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل. وبالتالي يجب أن يكون النظام واضح ومفهوم بشكل كامل من قبل المستخدمين له حتى يتم إدارة وتشغيل هذا النظام بشكل جيد وتحقيق الغرض من استخدامه.

خامساً: يعتمد نظام المعلومات على مجموعة من الموارد المادية وغير المادية. والمادية منها تتمثل في الأفراد، إجراءات النظام، وأجهزة الحاسب الإلكتروني وملحقاته المختلفة من برامج تطبيقية وقواعد بيانات وغيرها. أما الموارد غير المادية فهي الخبرة والمعرفة العملية التي يجب أن تكون موجودة لدى الموظفين داخل المنشأة حتى يتمكنوا من إدارة وتشغيل النظام بالشكل المطلوب من أجل تشغيل البيانات وتوفير المعلومات.

سادساً: كما أن وجود نظام معلومات داخل المنشأة لا يعني بالضرورة استخدام الحاسبات الإلكترونية ولكن يمكن أن يكون نظام يدوي يقوم بجمع البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير يدوياً، مع العلم أن استخدام الحاسبات الإلكترونية يوفر الكثير من الوقت ولكن لكل من النظام اليدوي والآلي مزاياه وعيوبه. حيث أن النظام الكفاء هو النظام الذي يتفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية من أجل توفير معلومات لمتخذي القرار داخل المنشأة بالشكل والكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف أي أن منافعه تكون أكبر من تكاليفه.

مكونات نظام المعلومات: (السقا، الحبيطي، 2003، 16-17)

أولاً: المدخلات:

وهي نقطة بداية عمل النظام، وتتمثل بالاحتياجات الأساسية (الأولية) اللازمة لعمل النظام، وقد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال ورسوم تعبر عن حالة أو حالات معينة، وقد تكون بصيغة وصفية (كالأوامر الإدارية مثلاً)، ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات لنظام آخر أو عدة نظم أخرى عندما تستخدم كمدخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية أو من خلال علاقات الترابط والتكامل والتنسيق التي تكون بين تلك النظم.

ثانياً: العمليات التشغيلية:

وهي مجموعة العمليات التي تجرى بواسطة الأجهزة أو القوى التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها باستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى معينة.

ثالثاً: المخرجات:

وهي حاصل تفاعل العمليات التشغيلية التي تجري على المدخلات وفقاً للأهداف المرسومة للنظام.

رابعاً: التغذية العكسية:

وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة (المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها.

أنواع نظم المعلومات:

1- نظام معلومات الإنتاج: يعتبر من أهم نظم المعلومات في المنشآت الصناعية من وجهة النظر التشغيلية، وعلى الرغم من ذلك فإنه يلقى غالباً اهتماماً أقل من النظام المالي (نظام المعلومات المالية) في المنشأة. حيث يختص هذا نظام معلومات الإنتاج بالمعلومات المتعلقة بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات في شكل سلع وخدمات. ويتكون نموذج معلومات الإنتاج من المكونات التالية:

- تخطيط الاحتياجات من الموارد.
- العمليات التحويلية (تحويل فعلي إلى منتجات وخدمات).
- الهندسة الصناعية (تعمل على اتصال وثيق مع التسويق عند تصميم المنتج).
- الشحن والاستلام (العملاء والموردين).
- المشتريات.
- رقابة الجودة.

2- نظام معلومات التسويق: لا يوجد نظام معلومات تسويقي يناسب جميع المنشآت ولذلك يجب على كل منشأة إنشاء نظام المعلومات التسويقي الذي يناسبها من أجل تحقيق أهدافها. ويعتبر نظام المعلومات التسويقي مهم لعدة أسباب، حيث أنه يساعد في اتخاذ القرارات التسويقية، كما يعمل على ربط كافة سياسات المنشأة مع بعضها لتحليلها بشكل متكامل، كما يساعد على استخراج بيانات تفصيلية وهذا يعمل على تسهيل اتخاذ أي قرار تسويقي اتجاه أي منتج أو عميل.

نموذج معلومات التسويق:

❖ المدخلات: وهي كافة البيانات الخاصة بالإنتاج والمخزون والمبيعات والأفراد والتمويل، وكذلك البيانات الخاصة بالسوق والمنافسين والعملاء والمستهلك وطبيعة التدفقات النقدية.

❖ تشغيل المدخلات: وذلك يتم بإدخال البيانات السابقة إلى نظام يساعد على تحليلها وتحويلها إلى مخرجات.

❖ المخرجات: وهي المعلومات التي يتم الحصول عليها من النظام على شكل تقارير مثل:

- تقارير خاصة بالعمليات: وهي تكون مثل تحليل المبيعات اليومية عن طريق كشف المبيعات اليومي ونوعية السلع المباعة.

- معلومات تكتيكية: وهي للمساعدة في وضع الخطط قصيرة الأجل مثل تقارير المبيعات الإجمالي وتقييم التوزيع في المناطق المختلفة والحملات الإعلانية.

- معلومات إستراتيجية: وهي معلومات تساعد الإدارة في عملية التخطيط طويل الأجل ودراسة إمكانيات تطوير سلع وخدمات قديمة أو تقديم سلع وخدمات جديدة وكذلك تحليل نقاط القوة والضعف لدى المنشأة لكل منتج على حدا.

3- نظام معلومات التمويل: هي النظم التي تصمم لدعم وتشغيل النشاطات المالية وتزويد الإدارة بالمعلومات والحقائق عن النشاطات المالية في المنشأة لكافة مستوياتها، من خلال المساعدة في تخطيط الأرباح والموازنة ووضع السياسات الإستراتيجية المالية وتحليل السعر والربحية وتحليل التكاليف وكذلك تحليل الاستثمار الرأسمالي والتزويد بمختلف التقارير المالية وإعداد القوائم المالية للمساعدة في إدارة النقدية والأصول ورأس المال وتوثيق العمليات المالية. وتنقسم مصادر معلومات نظم التمويل إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، والمصادر الداخلية هي التي يحصل عليها النظام من داخل المنظمة، مثل بيانات الأصول المالية ووضع المنشأة المالي والقوائم المالية الدورية ومصادر التمويل وبدائل الاستثمار. أما المصادر الخارجية فهي المعلومات التي يحصل عليها النظام من خارج المنظمة، مثل معلومات مالية عن المنافسين والوضع الاقتصادي ومعلومات عن الأسواق المحلية والعالمية وأسعار الفائدة والخصم وغيرها من المعلومات المتاحة من خارج المنشأة.

4- نظام معلومات الأفراد: يقوم نظام معلومات الأفراد بتخزين ومعالجة البيانات اللازمة لعمليات تخطيط وتنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام وتطوير العنصر البشري في المنظمة والمحافظة عليه. مع أنه لا يوجد اهتمام كبير بمثل هذه النظم، وذلك يرجع إلى أنه ما لم يكن عدد الموظفين كبير فإن السجلات الخاصة بهم يمكن حفظها بشكل يدوي. ويعمل نظام معلومات الأفراد على توفير معلومات تساعد الإدارة على أداء الوظائف المتعلقة بالموظفين مثل: تحديد الاحتياجات من العاملين، تأمين العاملين، استخدام العاملين، المحافظة على العاملين، تطوير مهارات العاملين. وهذه المعلومات تكون على الشكل التالي: رقم العامل، اسم العامل، العنوان، الحالة الاجتماعية، التأهيل، الدرجة العلمية، الخبرات السابقة، الأجر الأساسي، العلاوات، الاستقطاعات، الضريبة، الضمان الاجتماعي، الإجازات، كما يحتوي على معلومات حول مراكز العمل (الإدارات، الأقسام الخ).

5- نظام المعلومات المحاسبي: هو نظام معلوماتي منهجي، فهو يشمل على خصائص مصدرها طبيعة المحاسبة، التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تؤثر على أنشطة المشروع. يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي مثل كمية المبيعات للعميل، ولكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل. ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات والقوائم وغيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بشكل مالي، وهذه المعلومات تساعد على اتخاذ القرار.

تطور نظم المعلومات:

تطورت نظم المعلومات وتدرجت من نظم بدائية وبسيطة إلى نظم معلومات متقدمة وكبيرة الحجم، وفيما يلي بعض العوامل التي لعبت دوراً في أحداث هذا التطوير: (مطيع وآخرون، 2007، 18-20)

1. تطور حاجة المنشأة للمعلومات الداخلية والخارجية: تطورت حاجة المنشأة إلى المعلومات من أجل ممارسة أعمالها الضرورية وذلك حسب مستوى دقتها ودرجة تعقيدها فقد تكون هذه المعلومات معبرة عن أحداث تاريخية أو جارية أو مستقبلية وقد تكون معلومات مالية أو كمية أو وصفية وقد تكون معلومات مؤيدة بأدلة موضوعية قابلة للتدقيق والتحقق أو قد تكون معلومات شخصية تعتمد على الحدس والبداهة.

2. التطور التكنولوجي في أجهزة الحاسبات وبرامج تشغيلها: في الماضي كان نظام المعلومات يركز على نظم معتمدة على العمليات وعلى التسجيل اليومي للعمليات، مع الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، كما وظهرت نماذج بحوث العمليات التي تهدف إلى خدمة المستويات الإدارية العليا

والوسطى، وعلى الرغم من ظهور الحاسبات التجارية إلا أنه لم يتم التوسع في استخدام الحاسبات في نظم المعلومات إلا في ستينات القرن الماضي ويرجع ذلك لأسباب منها:

- ارتفاع تكلفة الحاسبات وأحجامها مما يمنع المنشآت المتوسطة والصغرى من استخدامها.
- تأخر ظهور الحاسبات الشخصية أدى إلى التأخر في التوسع في استخدام تسهيلات الحاسبات لخدمة الإدارة العليا.

- تأخر ظهور نظم معلومات متعددة وكبيرة أدى إلى التأخر في تطوير كل من البرامج والأجهزة إلا أنه قد حدثت ثورة هائلة في مجالات البرامج وتكنولوجيا المعلومات، فقد ظهرت قواعد بيانات سهلة الاستخدام ولغات الجيل الرابع وشبكات الاتصال ولغات إعداد التطبيقات مثل صفحات الانتشار وقواعد البيانات والبرامج الإحصائية وبرامج كاملة معقدة لأداء الوظائف المحاسبية والمالية والإدارية وبرامج تشغيل الكلمات وبرامج الذكاء الاصطناعي ومفاهيم وأساليب المكاتب الآلية المتكاملة.

3. تطور مفهوم النظم والتوسع في استخدامها: بعد أن كانت المحاسبة اليدوية مهتمة بالتقارير اليدوية والتاريخية أصبح الاهتمام الآن منصباً على التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية وقد ساعد تطور مفهوم النظم إلى إيجاد نوع من التعاون والتكامل بين الوظائف الإدارية المختلفة مما ساعد على إتمام هذه المهمات من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات.

4. تطور نماذج بحوث العمليات والإحصاء التطبيقي وعلوم القرار: كان لزيادة حجم المشروعات وازدياد أهمية إدارة الموارد بكفاءة أثر كبير في ظهور علوم الإدارة وبحوث العمليات وعلوم القرار وغيرها من العلوم والتطبيقات المختلفة وبالتأكيد فإن تطبيق هذه العلوم لن يحل كافة المشكلات الإدارية مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى أنواع أخرى من النماذج الرياضية والتي تفيد في توفير طرق تشغيل البيانات وإجراء التحليلات ودراسة المشكلات مما ساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

5. التطورات العديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات: يمكن تتبع التطورات التي طرأت في مجالات تكنولوجيا المعلومات بالنقاط التالية:

- لقد تم إحلال الحاسبات الضخمة الحجم بطيئة السرعة بحاسبات ذات سرعة وذاكرة تخزينية عاليتين وتستخدم وقتاً قليلاً للوصول للمعلومات ومعالجتها.

- تم التوسع في استخدام الحاسبات الشخصية الصغيرة المنتشرة على المكاتب والتي تتصف بأنها ذات طاقة تخزينية وسرعة في الوصول إلى البيانات ومعالجتها.

- أدى التوسع والنمو في الحاسبات إلى التوسع في الطاقة التشغيلية للمعلومات حيث أصبحت البرامج التي كانت سرية متوفرة لدى أي محل للحاسبات كبرامج إعداد الرواتب وحسابات العملاء.

- أصبح لدى الكثير من المنشآت الآن شبكات كبيرة متكاملة معقدة لنظم المعلومات من أجل مساعدة الإدارة في كافة أنشطة صنع القرارات واتخاذها وإعداد التقارير ومعالجة العمليات.
- انعكس اثر التطور الهائل في مجال تصنيع الشرائح الالكترونية للحاسب في زيادة هائلة في الطاقة التشغيلية والتخزين بتكاليف أقل.
- ساعدت زيادة كفاءة الحاسبات وانخفاض ثمنها على توسع قاعدة مستخدمي الحاسبات وظهور الكثير من برامج التطبيقات الجاهزة للمساعدة في مجالات معالجة المعلومات واتخاذ القرارات.
- ساعدت ميزة وجود حاسبات قوية " فوق العادة " على فتح الطريق لاستخدام نماذج الخبرة والذكاء الاصطناعي، وتطبيقها في الأنشطة المحاسبية مثل تطوير برامج المراجعة وبناء نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسب.

معوقات وفوائد تطبيق تكنولوجيا المعلومات: (موقع برامج نت www.bramjnet.com)

معوقات الاستفادة من تطبيق تكنولوجيا المعلومات:

يمثل نقل تكنولوجيا المعلومات والإنتاج نوعاً من التبعية الاقتصادية وهي النمط السائد للعلاقات بين الدول المتقدمة والنامية وعموماً يوجد هناك مجموعة من العوامل التي تمثل معوقات وتحديات لنقل وتملك الدول النامية لهذه التكنولوجيا والاستفادة منها وهي ما يلي:

أولاً: عدم توفر القدرات البشرية القادرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة بالقدر الكافي ويتضح ذلك من خلال:

- ندرة الصفة القادرة على قيادة مسيرة التصنيع أو استيعاب التكنولوجيا المنقولة وتطويعها.
 - ندرة العمالة الماهرة القادرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة.
 - ضعف الاهتمام بتدريب العاملين داخل الوحدات الإنتاجية أو خارجها.
- ثانياً: مدى توافق التكنولوجيا المنقولة مع الاقتصاد المتاح، إذا استعرضنا الجانب الاقتصادي فأنا نجد انه قلما تتوافر المقومات الاقتصادية الضرورية للنقل والتطبيق الفعال للتكنولوجيا في الدول النامية للأسباب التالية:
- افتقار الدول النامية للبحث والتطوير.
 - ضعف نصيب الدول النامية من براءة الاختراع المتداولة دولياً وافتقارها إلى المعرفة الفنية.
 - عدم قدرة الهيئات التكنولوجية المحلية على المساهمة في عملية الاستيعاب التكنولوجي.
- ثالثاً: مدى توافق التكنولوجيا المنقولة من النواحي الاجتماعية والثقافية للمجتمع المنقول إليه: تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع لأنها تؤثر على سلوك الأصناف العاملين وهذا يفرض ضرورة دراسة النواحي الاجتماعية في الدول المنقولة إليها التكنولوجيا، فكلما كان سلوك العاملين إيجابياً كلما زادت فرصة النجاح لعملية نقل وتطبيق التكنولوجيا.

رابعاً: الدور المعوق للشركات المتعددة الجنسيات في عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية: يمثل هذا الدور في محاولته استمرار سيطرة التكنولوجيا المنقولة من قبل الشركات الكبرى للدول النامية من أجل خفض تكاليف الإنتاج وذلك باستخدام العمالة الرخيصة والمتوفرة بالدول النامية كذلك الاستمرار في السيطرة على السوق من خلال السيطرة على حصتها في التكنولوجيا، وتمارس تلك الشركات دورها المعوق في عملية نقل التكنولوجيا من خلال العديد من الجوانب أهمها:

- أن الشركات الناقلة للتكنولوجيا تحتفظ دائماً في أدرجها بتقنيات جديدة ترتبط بالتكنولوجيا المتاحة.
- تركيز واحتكار التطورات من قبل الشركة الأم.
- عدم التعاون بين الشركات الناقلة للتكنولوجيا والوحدات المحلية.

الفوائد المترتبة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات:

- هناك عدة فوائد من استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة وهي:
- رفع مستوى الأداء: تؤثر تكنولوجيا المعلومات تأثير إيجابي على مستوى الأداء بالمنظمات بشرط وجود درجة من التوافق بين ظروف المنظمة وإستراتيجياتها وتطبيقها.
 - زيادة قيمة المنظمة: تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً بارزاً في تنفيذ إستراتيجية المنظمة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المنظمات.
 - تنسيق العمل وفق نظم واضحة وطرق عمل محددة: تعمل تكنولوجيا المعلومات على توفير النظام والانضباط بالوحدات الإدارية وتهتم بتعريف الأفراد بما يدور حولهم وإمدادهم بصورة مستمرة بالتطورات التي تحيط بهم.
 - فاعلية اتخاذ القرار: تيسر التكنولوجيا مهمة المديرين في اتخاذ القرارات التنظيمية من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة الملائمة في التوقيت الملائم بالشروط المطلوبة.
 - دعم احتياجات المنظمة ذات المجالات الإدارية والتنظيمية المعقدة: يعتمد المديرين في مختلف المستويات والوحدات الإدارية على استخدام تكنولوجيا المعلومات في النواحي الإدارية والتنظيمية المعقدة التي يصعب فيها استخدام النظم التقليدية.
 - تقييم السلوك الإيجابي لأفراد المنظمة: يبدأ التأثير من خلال تأثيرها على دعم عمليات الاتصال داخل وخارج المنظمة هذا بالإضافة إلى جانب مساعدة الإدارة على إدارة الوقت بكفاءة وتقليل درجة الغموض المحيط بالعمل.

أهمية نظم المعلومات: (قنديلجي، الجنابي موقع المنشاوي للدراسات والبحوث
(www.minshawi.com)

ونظراً لأن نظام المعلومات هو عبارة عن آلية تسمح بجمع وتصنيف ومعالجة واسترجاع معلومات مخزنة في ملفات، بصورة يدوية أو ميكانيكية سابقاً، وإلكترونية حالياً، إضافة إلى بناء وإنتاج معلومات جديدة من المعلومات السابقة والموجودة أصلاً في النظام بعد معالجتها، ونظراً لما توفره الحواسيب الإلكترونية من تسهيلات لا يمكن تجاوزها في نظم المعلومات المعاصرة، لذا فإن التفكير الجدي في بناء نظام محوسب للمعلومات أصبح أمر أساسي أسباب عدة هي:

1. السرعة: حيث أن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات وأوعيتها المختلفة، تكون أسرع بكثير عند استخدام الحواسيب، وخاصة بالنسبة إلى استرجاع المعلومات.
2. الدقة: حيث أن احتمالات الوقوع في الخطأ أكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم المحوسبة، وذلك نتيجة التعب والإجهاد الذي يصيب الإنسان في مجال العمل اليدوي. أما الحاسوب فإن أدائه يكون بنفس القابلية والدقة، سواء كان ذلك في الدقائق الأولى من عمله أو في الدقائق الأخيرة منها، بغض النظر عن وقت ومدة العمل وظروفه.
3. توفير الجهود: فالجهد البشري في النظم التقليدية هو أكبر من الجهد المبذول في النظم المحوسبة، سواء كان ذلك على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات ومصادرنا المختلفة ومعالجتها وتخزينها والسيطرة عليها من قبل اختصاصي التوثيق، أو على مستوى استرجاع المعلومات والمصادر والاستفادة منها من قبل الباحثين والمستفيدين الآخرين.
4. كمية المعلومات: حيث إن حجم المعلومات والوثائق المخزنة بالطرق التقليدية محدودة، مهما كان حجم الإمكانيات البشرية والمكانية، قياساً بالإمكانات الكبيرة والمتنامية لذاكرة الحواسيب، ووسائل الحفظ والتخزين الإلكترونية.
5. الخيارات المتاحة في الاسترجاع: إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظم المحوسبة عما هو الحال في النظم التقليدية. بالإضافة إلى منافذ الاسترجاع المعروفة كالمؤلف والعنوان ورؤوس الموضوعات أو المواصفات.

المبحث الثاني نظام المعلومات المحاسبية

تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، وعليه فإن موسكوف عرف نظام المعلومات المحاسبي أنه: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المؤسسة. كما يرى أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية، وينحصر الفرق بينهما أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة. هذا بالإضافة إلى احتواء النظم المحاسبية المعلوماتية على عدة أنظمة فرعية تصمم على حسب نوع النشاط بالمؤسسة. (موسكوف، سيمكن، 1989، 25)

كما عرف حسين نظام المعلومات المحاسبي بأنه: ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية. (حسين، 1997، 47)

وكذلك عرفه الحفناوي بأنه: النظام المكون من الأفراد والآلات ويسترشد بالمبادئ المحاسبية في تحويل البيانات لمعلومات يخزنها ويعرضها لأصحاب القرار فهذا النظام هو ما نطلق عليه اسم نظام المعلومات المحاسبي كنظام فرعي من أنظمة المعلومات الأخرى. (الحفناوي، 2001، 51) كما تم تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقاً لمجموعة من السياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين. (مطيع وآخرون، 2007، 15)

وكذلك عُرِف بأنه: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية. (جمعة وآخرون، 2007، 14)

كما قام Hurt بتعريفه بأنه: عبارة عن مجموعة من الأنشطة المترابطة، والوثائق، والتقنيات التي صممت لجمع البيانات ومعالجتها، وتقديم تقرير معلومات إلى مجموعة متنوعة من صناعات القرار داخل وخارج المنظمة. كما يمكن للمعلومات المحاسبية أن تعزز تصميم النظام إلى حد كبير في عملية صنع القرار في المنظمات من خلال الاستجابة لكثير من عناصر إطار مجلس معايير المحاسبة المالية. (Hurt، 2007، 3)

وقد عُرف أيضاً نظام المعلومات المحاسبي بأنه: نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة. (الرمحي، الذبية، 2011، 22)

وترى القباني أن نظام المعلومات المحاسبي هو: نظام معلوماتي منهجي، فهو يشمل كل خصائص نظم المعلومات وهي الهدف والمرحل والمستخدمين والموارد، بالإضافة إلى ذلك يتسع نظام المعلومات المحاسبي للمشروع ليعطي المعلومات لكل المستخدمين بالمشروع. بالإضافة إلى أنه يشمل خصائص ينفرد بها عن خصائص نظم المعلومات وهذه الخصائص مصدرها طبيعة المحاسبة التي تتعلق بالتأثير الاقتصادي للأحداث التي تؤثر على أنشطة المشروع وعلى ذلك يقبل نظام المعلومات المحاسبي البيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية (العمليات) أو العمليات الداخلية، ويتم التعبير عن معظم هذه العناصر من البيانات في شكل مالي (مثل كمية المبيعات للعميل) ولكنها تحول إلى بيانات كمية في النهاية (مثل إجمالي المبلغ المسدد للعميل). ومن جانب المخرجات ينتج نظام المعلومات المحاسبي المستندات والتقارير والقوائم وغيرها من معلومات المخرجات التي يتم التعبير عن محتواها بشكل مالي، هذه المعلومات تساعد على توجيه الانتباه واتخاذ القرار. (القباني، 2011، 32)

ونلاحظ من التعاريف السابقة لنظام المعلومات المحاسبي أن هناك بعض الكُتاب يعرفونه على أنه جزء من نظام المعلومات الإداري، ويستند هؤلاء الكُتاب في رأيهم هذا على أن دور نظام المعلومات المحاسبي هو قياس البيانات والمعلومات المحاسبية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية. وهناك كُتاب آخرون يعرفونه على أنه نظام مستقل ولكنه قد يتداخل مع أنظمة أخرى تابعة لنظام المعلومات الإداري نتيجة تفاعله معها مثل نظام التسويق، والإنتاج. ويرى هؤلاء أيضاً أن دور نظام المعلومات المحاسبي لا يقتصر على إعداد التقارير للأطراف الخارجية فقط بل أيضاً يقدم المعلومات اللازمة والمفيدة لكل المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية للقيام بمهامها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات المهمة التي يترتب عليها مصير هذه الوحدة الاقتصادية وما إذا كانت قراراتها صحيحة على المدى القريب والبعيد.

خصائص نظم المعلومات المحاسبية:

- نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توافرت تجعله نظاماً معلوماتياً حيويًا في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة. وهذه الخصائص التي تؤهله لكي يكون فاعل وكفؤ هي: (الحفناوي، 2001، 59)
1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
 2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
 3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
 4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
 5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
 6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

أهمية استخدام الحاسوب في بناء نظم المعلومات المحاسبية:

لا شك أن استخدام الحاسب الإلكتروني باختلاف أنواعه في مجال العمل المحاسبي ضرورة تقتضيها طبيعة العمل ذاته من ناحية، ومن ناحية أخرى لما يمكن أن تحققه هذه الوسيلة من مزايا، وفوائد هذه المزايا ما يلي: (رملّي، موقع مجلة محاسبة دوت نت infotechaccountants.com)

• الدقة والسرعة في إعداد المستندات وإجراء العمليات الحسابية، وتنفيذ الإجراءات المحاسبية مثل: عمليات التسجيل، التبويب، التحليل، وحفظ المستندات. وهذا يؤدي بدوره إلى توفير الوقت والمجهود، وتقليل حجم الأخطاء الحسابية، وتخفيض تكاليف تشغيل العمليات الحسابية التي تقوم بها المنشأة.

• تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها في شكل معلومات لإدارة المنشأة.

• سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية، واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

- أحكام الرقابة الداخلية والذاتية على تنفيذ العمليات، بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أول بأول. مما يحقق الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، وذلك نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل للضبط والرقابة والتحقق من النتائج، تمكن الإدارة من التثبيت من صحة العمليات.
- زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسب الإلكتروني والمعروضة في التقارير، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات، كأساس سليم وموثوق به لاتخاذ القرارات.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات، عن طريق زيادة كفاءة أنظمة الرقابة الإدارية وتقديم المعلومات والتقارير المناسبة، بالإضافة إلى سرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.
- كذلك يؤدي استخدام الحاسب إلى توفير المرونة الكاملة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية، من خلال خزن واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب، نظراً لاحتوائه على قاعدة بيانات متطورة، وهي أهم ما يميز الحاسبات في مجال الأعمال المحوسبة.
- وأخيراً يساعد استخدام الحاسوب في تطبيق وتزواج أساليب المعرفة الأخرى مثل: أساليب بحوث العمليات، مما يساعد بدوره على إنشاء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية، وفتح آفاق جديدة للأبحاث والدراسات العلمية والعملية.

عناصر نظم المعلومات المحاسبية:

1. الموارد البشرية: هي الأشخاص الذين لديهم الكفاءة المهنية والمحاسبية التي تمكنهم من فهم طبيعة العمليات المحاسبية التي تحدث بالمنشأة، والقدرة على التعامل معها بشكل صحيح. وكذلك تكون لديهم القدرة على فهم وتحديد احتياجات المستويات الإدارية المختلفة للمعلومات المحاسبية والعمل على توفيرها في الوقت المناسب.
2. الموارد المالية: هي أجهزة الحاسوب وملحقاتها المختلفة ووسائط التخزين، وكذلك البرامج وقواعد البيانات المستخدمة في معالجة بيانات المنشأة. حيث أن كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لا تعتمد فقط على كفاءة الأفراد القائمين على النظام ولكن أيضاً على كفاءة الأجهزة والبرامج المستخدمة في التشغيل من حيث السرعة والدقة وطاقة التخزين ومدى تطور برامج النظم والتطبيقات حتى يتم الاستفادة القصوى منها لخدمة أهداف المنشأة.
3. البيانات المالية: هي التي تعتبر مدخلات لنظم المعلومات المحاسبية وبالتالي يجب أن توجد دورة مستندية محكمة لحصر البيانات وتسجيلها وإجراءات التدقيق الداخلي والرقابة والضبط للتحقق من مدى صحتها قبل إدخالها لنظم المعلومات المحاسبية.

وظائف نظم المعلومات المحاسبية:

1. تجميع البيانات:

وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل. وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام. فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات والقروض والادخار. أما بالنسبة لشركة تأمين فإن البيانات المجموعة تتعلق بأنشطة جمع الأقساط ودفع التعويضات وحساب الاحتياطيات. كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجموعة فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضاً إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها. بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك. (الدهراوي، 1997، 52 - 53)

2. تشغيل البيانات:

يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات من خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات وتعتبر عملية معالجة البيانات جوهر نظام المعلومات. وفيما يلي شرح وتحليل للتطور الذي يطرأ على البيانات نتيجة للقيام بكل عملية من عمليات المعالجة وكيفية تنفيذها، وتتلخص هذه العمليات في التصنيف والترتيب والعمليات الحسابية والمقارنة والتلخيص والتقارير. (مطيع واخرون، 2007، 42)

- التصنيف: حيث يتم تجميع البيانات المتشابهة أو المشتركة في صفة معينة على شكل فئات أو مجموعات لتسهيل معرفة ما إذا كانت مفيدة لمتخذي القرار.
- الترتيب: يهتم الترتيب بوضع البيانات في صورة معينة طبقاً لصفة شائعة بين هذه البيانات. وعادة ما يكون الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو تنازلياً أو تصاعدياً باستخدام الأرقام أو على أساس آخر ترتيبي مثل الصفة أو النوع أو العمر فمثلاً يمكن ترتيب فواتير البيع بحسب أرقامها أو تواريخها أو مناطق البيع. ويمكن أن تشمل عمليات الترتيب على عملية دمج للبيانات، حيث يمكن دمج مجموعة فئات صغيرة من البيانات في فئة واحدة كبيرة. كما يمكن أن تشمل عملية الترتيب أيضاً على استخلاص للبيانات حيث يمكن اختيار فئة معينة من البيانات من ضمن البيانات التي تشملها فئة أو مجموعة كبيرة من البيانات. فعلى سبيل المثال، يمكن أولاً فصل بيانات المبيعات بحسب

المنتج ثم يتم تصنيف بيانات البيع الخاصة بكل منتج بحسب العميل ثم يتم ترتيب بيانات البيع الخاصة بالعملاء داخل كل منتج بحسب الترتيب الأبجدي للعملاء. (حسين، 1997، 33)

- العمليات الحسابية: تتم المعالجة المحاسبية للبيانات المحاسبية مباشرة بعد إدخالها أو من خلال استرجاعها بعد تخزينها في النظام، وفي الحالتين تتم المعالجة من خلال العمليات الحسابية كالجمع والطرح والضرب والقسمة أو العمليات المحاسبية كالترحيل والترصيد والتبويب وحل المعادلات المحاسبية. فمثلاً معالجة البيانات المحاسبية المتعلقة بعملية البيع المالية من أجل الحصول على معلومة مهمة تفيد في تحديد إجمالي الدخل ألا وهي تكلفة البضاعة المباعة والتي هي عبارة عن تكلفة المخزون أول المدة مضافاً له صافي المشتريات مطروحاً من مجموع (الذي يمثل تكلفة البضاعة المتاحة للبيع) قيمة المخزون آخر المدة، وناتج هذه المعادلة المحاسبية هي معلومة مهمة حصلنا عليها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي أدخلت وخزنت سابقاً بعد مراجعتها. (الحفناوي، 2001، 61)
- المقارنة: حيث يتم مقارنة نوعين أو أكثر من البيانات أو بين مجموعة من البيانات من أجل استخراج نتائج معينة أو تحديد علاقات لها دلالة معينة قد تساعد في عملية اتخاذ القرارات، فمثلاً تتم المقارنة بين المبيعات الشهرية لتقييم أداء موظفي المبيعات وكذلك تحديد اتجاهات البيع من كل صنف من أصناف البضاعة.
- التلخيص: حيث يتم تجميع وتركيز البيانات التفصيلية من أجل إظهار النقاط الأساسية فيها، وذلك من بغرض الوصول على معلومات موجزة من ضمن كم هائل من البيانات. فمثلاً يتم تلخيص قيمة إجمالي الإيرادات عن فترة زمنية معينة وكذلك قيمة إجمالي النفقات عن نفس الفترة بغض النظر عن التفاصيل والفرق بينهما يكون صافي الربح أو الخسارة وهذا يظهر نتيجة الأعمال عن هذه الفترة.
- التقرير: حيث يتم استخدام نتائج العمليات السابقة في إعداد التقارير بشكل دوري كل شهر أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي. وهذه التقارير ممكن أن تكون عامة مثل قائمة الدخل التي تعكس نتيجة الأعمال في المنشأة، وممكن أن تعد التقارير بناءً على طلب الإدارة مثل تقرير عن المنتجات الأكثر مبيعاً، من أجل غرض معين أو لاتخاذ قرار بشأن هدف ما من أهداف المنشأة التي ترغب بتحقيقه. وقد يتم عرض هذه النتائج على شكل أرقام أو رسومات توضيحية مثل القطاعات الدائرية أو الأعمدة أو المنحنيات، ولكن من المهم توصيل النتائج بشكل صحيح وملائم وفي الوقت المناسب لمتخذي القرارات حتى يستطيعوا الاستفادة منها بشكل جيد.

3. إدارة البيانات:

تلعب مهمة إدارة البيانات دوراً هاماً وفعالاً في تنظيم البيانات وتخزينها في صورة منظمة بحيث يسهل استرجاعها في المستقبل وتشتمل على ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (خشبة، 1987، 64-65)

- تخزين البيانات: البيانات والمعلومات المجمعّة أو الناتجة من عملية المعالجة يتم تخزينها لاستخدامها فيما بعد. ويمكن تخزين البيانات والمعلومات تخزيناً وقيماً في عملية المعالجة أو لفترات أطول واسترجاعها عند الحاجة إليها. وتتكون عملية تخزين البيانات من وضعها في أوعية الحفظ التي تسمى ملفات البيانات أو قواعد البيانات. وتعطي البيانات وصفاً تاريخياً للأحداث وتستخدم كمرشد للتخطيط للمستقبل. وتختلف وسائل التخزين تبعاً لاختلاف طبيعة نظام المعلومات المحاسبي، بمعنى إذا كان يدوياً أو باستخدام الحاسب ففي حالة اليدوي يتم تخزين البيانات على مستندات ورقية ودفاتر أما في نظام المعلومات المعتمد على الحاسب فتتم عملية تخزين البيانات على وسائل يستطيع الحاسب التعامل معها مثل الأشرطة المغنطة. ومثال ذلك تمكن بيانات المبيعات والمخزنة لعدة سنوات المديرين في اكتشاف نمو المبيعات أو انخفاضها أو التنبؤ بمستوى مبيعات السنة القادمة.
- صيانة البيانات: إن جودة البيانات والمعلومات المخزنة في النظام تعتمد على تحديثها لتشمل تأثير التغيرات في الأحداث أو العمليات أو القرارات الحالية. وكنتيجة لعملية التحديث فإن قيم البيانات سوف تعكس الحالة الراهنة. وعملية التحديث تشتمل على أنشطة الإضافة، والحذف، والتصحيح، والتعديل. مثل تحديث أرصدة حسابات العملاء بعد كل عملية بيع آجل وبذلك تعكس الأرصدة المخزنة في ملف حسابات العملاء الأرصدة الجارية لحسابات العملاء.
- استرجاع البيانات: يشمل نشاط استرجاع البيانات، البحث في البيانات والمعلومات المخزنة واستخلاص بعضها من آجل معالجات أكثر أو استخدامها في بعض التقارير المطلوبة. مثل البحث في ملف المبيعات عن مبيعات لعميل معين.

4. رقابة وأمن البيانات: (iugaza.edu.ps)

- تتكون وظيفة رقابة وأمن البيانات في نظم المعلومات أساساً من جزئين هما:
 - التغذية العكسية: ويقصد بها المعلومات المرسلّة عكسياً من مستخدم النظام إلى القائمين على النظام تعليقاً على أنشطة المدخلات، التشغيل، والمخرجات لنظام تشغيل البيانات. وعادة ما تتضمن هذه التعليقات بعض ملاحظات مستخدم النظام على مخرجات النظام لكي تؤخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة، كما أنها تتضمن تعبير مستخدم

المعلومات عن احتياجاتهم حتى يمكن للقائمين على النظام توفير هذه الاحتياجات. فمثلاً، من الممكن أن تتضمن معلومات التغذية العكسية بعض الملاحظات عن تقرير البيع الذي يتضمن المجاميع الفرعية لمناطق البيع دون إعطاء الرقم الإجمالي للمبيعات ككل. وهنا يتطلب الأمر من القائمين على تشغيل البيانات إما تغيير المدخلات أو إجراءات التشغيل لتحضير الرقم الإجمالي للمبيعات.

- الرقابة: وتشتمل على تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقاً لإجراءات التشغيل المحددة مقدماً ويُخرج المعلومات الجيدة بالخصائص المطلوبة. فإذا لم تتوفر هذه الخصائص فلا بد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وعمل بعض التعديلات اللازمة للمدخلات ولأنشطة التشغيل حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوب فيها. ومن ناحية أخرى هناك إجراءات أمن ورقابة للحماية من واكتشاف أي فقد، سرقة، تزوير، أو تغيير للبيانات أثناء عمليات التشغيل، وتمتد هذه الإجراءات لتشمل كل العمليات والأنشطة من بداية تجميع البيانات إلى توصيل المعلومات للمستخدم النهائي لها، وهنا يجب ملاحظة أن إجراءات الأمن والرقابة لا تكون على البيانات وعلى العمليات أثناء التشغيل فقط بل تستمر هذه الإجراءات حتى في غير أوقات التشغيل مثل إجراءات الرقابة المادية على الأصول ومنع وجود الأشخاص غير المصرح لهم بالوجود في أماكن تخزين البيانات أو استخدام الحاسب أو أطرافه دون أن يكون مصرح له بذلك، أو يكون مصرح له بذلك ولكن في غير المواعيد المحددة له للتشغيل.

5. تجميع المعلومات: (مطيع وآخرون، 2007، 45)

وتعني نقل وتحويل المعلومات التي تم إنتاجها والمتجمعة في نظام المعلومات إلى مستخدمي هذه المعلومات من جهة ومن جهة أخرى تحويلها ونقلها إلى نظام آخر من النظم الفرعية المكونة للنظام مع وجوب أن يتوافق توقيت ووسيلة التحويل وشكل وسيلة التحويل ومضمون الرسالة وكيفية التعبير عن مضمونها مع رغبات واحتياجات مستخدمي ومستقبلي هذه المعلومات.

مدخلات نظام المعلومات المحاسبي: (موقع شبكة المحاسبين العرب
www.acc4arab.com)

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية. ويوجد نوعان من العمليات المحاسبية:

• العمليات الخارجية التي تنشأ من عملية التبادل بين المنشأة وبين الأطراف الخارجية المتعاملين معها مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون، الجهات الحكومية.

• العمليات الداخلية التي تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في المنشأة.

تبوب المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من خارج وداخل الوحدة الاقتصادية:

1. البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والوحدات الأخرى والمتعلقة بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية.
2. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الجهات الحكومية وتتمثل في أنظمة وتعليمات جديدة.
3. البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية بعضها البعض.
4. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير في المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

ويتم حصر البيانات المحاسبية من العمليات الداخلية والخارجية وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبية باستخدام وسيلة مدخلات هامة هي المستندات الأساسية. وتعتبر المستندات الأساسية وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية والضبط الداخلي التلقائي، لأن وجود المستندات الأساسية يعني:

- معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدرها والمقر الأخير لها وبالتالي استخدامها كمسار للمراجعة.
- التصريح بالعملية المالية.
- تشير إلى التدفقات المادية.
- تعكس المحاسبة عن حدث معين.
- تخدم كوسيلة ترحيل وكمراجع.
- تستخدم كمدخلات لمستندات أخرى.

تشغيل نظام المعلومات المحاسبي:

سبق الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من وجود النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة والتي تساعد المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين في اتخاذ القرارات. ونظراً للتباين والاختلاف الشديد بين نوعية وتوقيت

وعمومية وخصوصية المعلومات التي يحتاجها كل من المستخدمين الخارجيين والمستخدمين الداخليين فغالباً ما يتكون النظام المحاسبي بدوره من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. فالمحاسبة المالية وظيفتها الأساسية تقديم المعلومات للمستخدم الخارجي، أما المحاسبة الإدارية وظيفتها الأساسية توفير المعلومات لأغراض الاستخدام الداخلي وتنقسم إلى محاسبة التكاليف والموازنات ودراسة النظم. وكما هو واضح أن المحاسبة المالية ليست بديلة للمحاسبة الإدارية بل كل منها يعتبر مكملاً للنظام الآخر، بمعنى أن المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية تستخدم في بعض أغراض المحاسبة الإدارية، كما أن معلومات المحاسبة الإدارية تستخدم لبعض أغراض المحاسبة المالية. (حسين، 1997، 53)

أولاً: المحاسبة المالية:

تهتم المحاسبة المالية بتقديم وعرض المعلومات المحاسبية التاريخية للمنشأة، أي تسجيل المعاملات المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وعرض النتائج عن الوضع المالي للمنشأة (قائمة المركز المالي)، الأداء المالي (قائمة الدخل)، والتدفقات النقدية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وذلك من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات من قبل الأفراد ووحدات الأعمال والهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المنشأة، كما أن لها استخداماً داخل المنشأة حيث يستخدمها المديرون في تقييم أداء المشروع ككل وفي إعداد الموازنات والخطط الخاصة بالفترات المقبلة. وللمحاسبة المالية نظم فرعية وهي نظام الحسابات المدينة (العملاء)، نظام الحسابات الدائنة (الموردين)، نظام الأستاذ العام، نظام النقدية، نظام الأجور وغيرها.

ونظام المحاسبة المالية كأى نظام لديه مدخلات ودورة تشغيل بيانات ومخرجات. وتتمثل مدخلاته في البيانات التي تنشأ نتيجة العمليات المحاسبية التي تقوم بها المنشأة مع أطراف من داخل المنشأة وخارجها. أما بالنسبة لعملية تشغيل البيانات في نظام المحاسبة المالية فتتم منذ دخول البيانات المحاسبية إلى النظام من خلال المستندات الأساسية التي تم توثيق أحداث العمليات المالية التي وقعت فعلاً فيها. وذلك من أجل استخدامها في المستقبل لأغراض إعداد القوائم المالية وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية. أما نظام المحاسبة المالية اليدوي فتشغيل البيانات المالية يتم فيه بتسجيل العمليات عن طريق إجراء القيود الملائمة في دفاتر اليومية من خلال ما هو موثق في المستندات الأساسية، ثم تتم عملية الترحيل لهذه القيود إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ الفرعية على مدار الفترة المحاسبية. وبالنسبة لمخرجات نظام المحاسبة المالية فتتم عن طريق إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة قبل التسويات في نهاية الفترة المالية، ثم يتم إعداد ميزان المراجعة بعد التسويات والذي يستخدم كأساس لإعداد

التقارير المالية المحاسبية آخر الفترة المالية من قوائم مالية، كما يتم إعداد تقارير إدارية أخرى لأغراض الاستخدام الداخلي.

كما أن طبيعة المدخلات ودورة تشغيل البيانات ومخرجات نظام المحاسبة المالية لا تختلف كثيراً إذا كان النظام المحاسبي يدوي أو قائم على استخدام الحاسوب، غير أن الفرق الأساسي بين النظامين يتمثل فقط في وسيلة تشغيل البيانات المحاسبية، حيث تعتمد وسيلة التشغيل في النظام اليدوي أساساً على وجود دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ، مع قيام العنصر البشري بعملية التشغيل، بينما في النظام القائم على استخدام الحاسوب تختفي دفاتر اليومية والأستاذ ويحل محلها الأقراص المدمجة والذواكر المتنقلة، أو أي وسيلة تخزين أخرى خاصة بالحاسوب. وفي هذه الحالة يقوم الحاسوب بدورة التشغيل كاملة، حيث يقوم بعمليات التسجيل والترحيل والتسويات وإعداد موازين المراجعة والقوائم المالية وأية تقارير أخرى يتطلبها النظام.

ثانياً: المحاسبة الإدارية:

المحاسبة الإدارية هي نظام للمعلومات يقوم باستقبال معلومات النظام المحاسبي المالي مع المعلومات الاقتصادية الأخرى من المصادر الداخلية والخارجية وتشغيلها لإنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية. ولكي تقوم إدارة المنشأة بأنشطة التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات تحتاج إلى معلومات مختلفة تحصل عليها من مصادر متنوعة سواء الخبراء الماليين أو الاقتصاديين أو إدارات الإنتاج والمشتريات والمخازن والتسويق والمحاسبين بالمنشأة. ومن الأهداف الرئيسية لنشاط المحاسبة الإدارية ما يلي:

1. توفير المعلومات اللازمة لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات والتخطيط، فعلى سبيل المثال قرار افتتاح خط إنتاجي جديد يتأثر بالتقديرات الخاصة بتكلفة إنشاء الخط وتكلفة المحافظة عليه خلال التشغيل، وأيضاً تقديرات التكاليف والإيرادات المرتبطة بالتشغيل والتي تساعد في عملية إعداد الموازنة الخاصة بهذا الخط.
2. مساعدة المديرين في الرقابة على الأنشطة التشغيلية، ويتم ذلك بتوفير بيانات للمقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المخطط بالموازنة، ثم يتم تحديد الفروق أو الانحرافات الناتجة عن عملية المقارنة، والعمل على دراسة وتحليل أسباب هذه الفروق أو الانحرافات واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح هذه الفروق، وكذلك الاستفادة من التحليل عند إعداد الخطط الجديدة. كما وتهتم المحاسبة الإدارية بقياس أداء الأفراد والوحدات الفرعية للمنشأة مثل الأقسام وخطوط الإنتاج والمناطق الجغرافية. حيث أن قياس الأداء يساعد في إعداد نظام الحوافز الذي يجب تحفيز المديرين والعاملين من خلاله حتى يقدموا

أفضل ما لديهم من خبرات ومهارات، وهذا يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمنشأة ككل. فمثلاً يمكن ربط مكافأة المديرين والعاملين بالأرباح المحققة بواسطة الوحدات التي يديرونها أو يعملون بها.

وحتى يمكن مساعدة الإدارة في القيام بمهام عمليات التخطيط ورقابة الأنشطة المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية بطريقة فعالة عادة ما يتم تطبيق ما يسمى نظام محاسبة المسؤولية حيث ينظر إلى الوحدة الاقتصادية ككل على أنها مجموعة من مراكز المسؤولية. (حسين، 1997، 63)

إن محاسبة المسؤولية أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، حيث أنها تعتمد على تبويب التكاليف والإيرادات تبعاً لمراكز المسؤولية في الوحدات الإدارية، ومن ثم إعداد الموازنات التخطيطية لكل مركز من تلك المراكز من أجل موازنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، وتحليل الانحرافات، ثم إعداد تقارير الأداء لمراكز المسؤولية في المنشأة.

وتعتبر محاسبة المسؤولية أحد نظم معلومات المحاسبة الإدارية، ويمكن تعريفها بأنها نظام يقوم على دراسة البيانات المحاسبية وتحليلها وعرضها بشكل معين خلال تقرير المسؤولية مما يساعد في تحقيق فاعلية الرقابة وتقييم الأداء، وهذا يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات لوضع خطط التشغيل ومتابعة تنفيذها أولاً بأول.

أما مركز المسؤولية فيُعرف بأنه قسم في المنظمة يرأسه شخص مسئول لديه صلاحية اتخاذ القرارات ومطلوب منه استخدام الموارد المتاحة لديه في تحقيق أهداف محددة. وتقسم مراكز المسؤولية إلى:

1. مركز التكلفة: تمثل هذه المراكز الأقسام التي تقوم بتقديم الخدمات للمراكز أو الأقسام الأخرى في المنشأة لتقوم بعملها ومن ثم تولد الإيرادات، حيث أنها تقوم بتقديم الخدمات التي تستفيد منها الأقسام الأخرى في المنشأة.
2. مركز الإيراد: هو القسم المسئول عن الإيرادات التي يحققها فقط. أي الإيرادات والتكاليف التي تنتج عن ممارسة هذا المركز لأنشطته وأعماله.
3. مركز الربحية: هو أحد مراكز المسؤولية الذي يحاسب الشخص المسئول عنه عما ينتجه هذا المركز من تكاليف وما يحققه من أرباح.
4. مركز الاستثمار: يمثل الوحدة الإدارية المسئولة عن النفقات والإيرادات والاستثمارات، لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل. حيث يتم معرفة الأصول المستثمرة في كل قسم والعائد منها وموازنة تلك العوائد لمعرفة الأقسام الأكثر عائداً في ظل ظروف المنافسة.

ومن أجل إعداد تقارير المسؤولية وتقييم الأداء يتم تسجيل الأحداث المالية في مراكز المسؤولية (الربحية، الاستثمار) بالقيم الفعلية والمخططة للإيرادات والتكاليف أما بالنسبة لمراكز التكلفة فيتم التسجيل بالقيم الفعلية والمخططة للتكاليف فقط. وحيث أن محاسبة المسؤولية ترتبط بالهيكل التنظيمي في المنشأة من حيث تحديد الأقسام باعتبارها مراكز للمسؤولية. فعادة نجد مراكز الاستثمار أعلى الهيكل التنظيمي في المستويات الإدارية العليا حيث التخطيط الاستراتيجي، بينما نجد مراكز الربحية والإيراد بالمستويات الإدارية الوسطى حيث الرقابة الإدارية، ومراكز التكلفة نجدها بالمستويات الإدارية الدنيا حيث الرقابة التشغيلية. ويتم ذلك من خلال ثلاث نظم فرعية هي: محاسبة التكاليف، الموازنات، دراسة النظم.

1. محاسبة التكاليف:

هي عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمبادئ والنظريات المحاسبية اللازمة لتقدير وتجميع البيانات وتحليلها وتبويبها من أجل استخدامها في تحديد تكلفة الوحدة المنتجة سواء كانت سلعة أو خدمة. والرقابة على التكاليف ومساعدة الإدارة في رسم السياسات الإنتاجية والتسويقية والاختيار من بين البدائل المتاحة حتى تقوم الإدارة بوظائفها من تخطيط وتنسيق ورقابة واتخاذ القرارات. ولتحقيق هذه الأهداف الرئيسية تُحصر التكاليف وتبويب وفقاً لأنواعها (تكاليف يد عاملة، تكاليف مواد،..... الخ) ولكل مركز تكلفة على انفراد، هذا التوزيع يساعد على معرفة حجم ونسبة ومكان نشوء كل نوع من أنواع التكاليف، كما يسهل عملية توزيع التكاليف على حملة التكاليف خلال مدة معينة.

وتعتبر التكاليف المعيارية من أهم الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتخطيط وتقييم أداء مركز المسؤولية المعين. وعليه يتم تعريف التكاليف المعيارية بأنها تكلفة محددة بصورة مسبقة محسوبة على أساس فني أو علمي لما ينبغي أن تكون عليه تكلفة وحدة التكلفة من منتج أو عملية أو خدمة خلال فترة سريان مستقبلية في ضوء ظروف وتسهيلات إنتاجية معينة مستندة إلى معايير كمية لعناصر التكلفة تحددها مستويات ومواصفات هندسية ومعايير سعرية يحددها التنبؤ بظروف المستقبل وتستخدم كأداة قياس خلال التنفيذ وبعده لتحديد الفروق التي تساعد الإدارة في التعرف على مستوى الكفاءة (الجزار، 1980، 25). وبالتالي يجب أن تكون هذه المعايير التي تستند إليها تلك التكاليف مبنية وفق ظروف المنشأة نفسها، لكي تكون ملائمة لها. ومن أهم أهداف التكاليف المعيارية:

1. المساعدة في عملية التخطيط:

ويقصد بالتخطيط التحديد المسبق لعناصر تكاليف الإنتاج وذلك بوضع خطة سواء نصف سنوية أو سنوية أو لمدة أطول. ومن خلال وضع خطة لكل عملية من العمليات الإنتاجية يتشكل

لدينا خطة كاملة لجميع العمليات الإنتاجية للمنشأة. وذلك يخدم الإدارة في العديد من الأهداف منها:

- مساعدة الإدارة في تحديد أسعار بيع المنتجات. وبالتالي تصبح لديها القدرة على دخول المناقصات، وخاصة في ظروف المنافسة الشديدة في السوق التي يمكن أن تكون على بعض المنتجات التي يتم إنتاجها حسب الطلب حيث يعتبر هذا أمر غاية في الأهمية.
- مساعدة الإدارة في تحديد تكلفة جميع المنتجات، وكذلك تحديد تكلفة كل عملية من العمليات الإنتاجية، وذلك يتم عن طريق تحديد مراكز التكلفة وبالتالي تحدد تكلفة المنتج على مستوى كل مركز.
- مساعدة الإدارة في تحديد حجم المواد الأولية المطلوبة لإنتاج منتج معين، وهذا يساعد في تخفيض حجم المخزون الذي يجب الاحتفاظ به لدى المنشأة أي تخفيض تكلفته وهذا أيضاً يساعد على التقليل من حجم التالف نتيجة سوء التخزين.
- مساعدة الإدارة في تحديد اتجاه تطور الأرباح، عن طريق معرفة المنتجات الأكثر ربحية وأماكن بيعها والمنتجات الأقل ربحية والعمل على التحول إلى المنتجات الأكثر ربحية لتحقيق أكبر حجم من الأرباح للمنشأة.
- مساعدة الإدارة في إعداد تقارير غير دورية، والتي توضح للإدارة التفاصيل الخاصة بكل منتج من منتجات المنشأة ومدى جدوى الانتقال من منتج إلى آخر أو إدخال منتج جديد.

2. المساعدة في الرقابة وتقييم الأداء:

ويتم ذلك من خلال مقارنة تكلفة الوحدة المحددة مسبقاً قبل البدء بالعملية الإنتاجية مع التكاليف الفعلية للوحدة بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية. ويمكن أن يتم ذلك على مستوى كل قسم من أقسام المنشأة وذلك بمقارنة التكلفة المحددة للقسم مع التكلفة الفعلية بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية. كما يمكن أن تتم المقارنة على مستوى كل عنصر من عناصر التكلفة لذلك القسم، وعندها يتم تحديد أسباب الانحراف بشكل دقيق وهذا يساعد في العمل على تطوير المنتج بشكل أفضل. كما يساعد على معرفة أوجه القصور من قبل العاملين وتقييم أدائهم بشكل أفضل والعمل على إدخال نظام الحوافز للمساعدة في تحسين أدائهم.

3. المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية:

تستطيع الإدارة تحديد نتائج الأعمال باستخدام التكاليف المعيارية بشكل أسرع من تحديدها باستخدام التكاليف الفعلية، وهذا يساعد على اتخاذ القرارات الإدارية بسرعة والخاصة بزيادة الإنتاج من منتج معين أو إيقاف إنتاجه أو استخدام مواد أولية أخرى أو إدخال منتج جديد. حيث أن نظام التكاليف المعيارية يعمل على التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة التي

تجعل الإدارة قادرة على تحديد الحد الأدنى لسعر منتج معين وكذلك المساعدة في تحديد كمية الإنتاج المثلى من منتج معين، وكيفية استغلال الطاقة الإنتاجية بأفضل طريقة. حيث أنه عندما تتساوى التكاليف الثابتة مع المتغيرة يدل ذلك على عدم وجود أي انحراف. أما عندما تكون التكاليف المتغيرة أكبر فيعني ذلك وجود انحراف إيجابي أي وفرة في عناصر التكلفة، أما عندما تكون التكاليف الثابتة أكبر فهذا يدل على وجود انحراف سلبي أي هدر في التكاليف، وهذه معلومات تهم الإدارة كثيراً حيث تساعدها في اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة حسب ما تتوصل له من نتائج للمقارنة.

4. المساعدة في سرعة الحصول على البيانات:

تستطيع الإدارة الاستفادة من نظام التكاليف المعيارية في تحديد التكاليف اللازمة قبل البدء بالعملية الإنتاجية، ولكنها لا تستطيع أن تحقق ذلك عند استخدام التكاليف الفعلية، وبالتالي تستطيع إعداد قائمة الأسعار الخاصة بأي مشروع للدخول في المناقصات وغيرها، وكذلك العمل على تلافي تكرار الأخطاء على مدى سنة مالية كاملة. في حالة وجود أي انحرافات نتيجة مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف المعيارية فيمكن تصحيح تلك الانحرافات، كما أن نتائج المقارنة تمكننا من معرفة ما إذا كانت التكلفة مرتفعة أو لا، بينما عند استخدام التكاليف الفعلية لا يمكننا معرفة ذلك إلا بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية وهذا يؤثر بشكل كبير على مستوى أرباح المنشأة.

2. الموازنات:

يزداد الاهتمام بالتخطيط على مستوى المنشآت باعتباره وسيلة لإدارة وتوجيه الموارد المادية والبشرية واستثمارها في المجالات التي تضمن زيادة في اقتصاديات المنشآت. ونظراً للزيادة المستمرة في الطلب على الخدمات لإشباع حاجات الأفراد مع وجود نقص في بعض الموارد البشرية والمادية، فإن محاولة الوصول إلى اتخاذ قرارات بشأن الاستخدام الأفضل والأمثل لهذه الموارد البشرية والمادية يساعد على تحقيق أقصى درجة من الكفاءة الإنتاجية. وتعتبر الموازنات التخطيطية من الأدوات الأساسية للتخطيط والرقابة وهذا يساعد الإدارة في تحقيق الكفاءة في الإنفاق والإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

كما وتُعرف الموازنة التخطيطية بأنها "ترجمة لأهداف الوحدة الاقتصادية في شكل خطة كمية وقيمة تمثل ما يجب أن يكون عليه الأداء في فترة مقبلة، في ضوء الإمكانيات المتاحة للوحدة الاقتصادية والظروف البيئية المحيطة بها والمتوقع سريانها خلال فترة التنفيذ، وتتأسس في إعدادها على مجموعة من الدراسات العلمية المستمرة والمستفيضة للإمكانيات والظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية، علاوة على مجموعة من المقومات التي تكفل الإعداد السليم

للموازنة تمهيداً لاستخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء بهدف تحديد أهداف الوحدة الاقتصادية من استمرارية وتوازن ونمو وغيرها". (حسن، 1996، 43)

ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للموازنات التخطيطية في الآتي:

1. وظيفة التخطيط:

حيث أن التخطيط يشمل وضع وتحديد أهداف المنشأة في صورة قابلة للتنفيذ آخذين بنظر الاعتبار الإمكانيات والطاقات المتاحة وكذلك الظروف السائدة عند تنفيذ الخطة كذلك وضع خطط مفصلة لكل مفردة من المفردات وكذلك تحتاج الإدارة إلى أسلوب لترجمة هذه الخطط في صورة رقمية وعلى شكل برامج تفصيلية تلتزم بها كافة الإدارات والأقسام في المنشآت وينبغي أيضاً مراعاة المرونة الكافية فيها بحيث يمكن مواجهة الظروف الجديدة أو الطارئة للبحث عن طريق بديلة واتخاذ الإجراءات العلاجية الكفيلة بتجنب الانحرافات السالبة ودعم الانحرافات الموجبة. (عبد الستار، 2007، 211)

ويحقق نظام الموازنات التخطيطية مزايا في مجال التخطيط وهي ما يلي: (آل ادم، الرزق، 2000، 186)

- يتيح إعداد الموازنة إلى التعرف على أي مشاكل ينتظر حدوثها وذلك يؤدي إلى دراسة هذه المشاكل وفحصها والعمل على تفادي وقوعها خلال تنفيذ الخطة، وبذلك يتم عرض المشكلة ودراستها في وقت مبكر بدلاً من الانتظار حتى تواجهها الشركة مستقبلاً.
- تحقق الموازنة إجراء التنسيق بين خطط الإدارات والأقسام في ضوء الهدف المشترك لكل العاملين في الشركة، حيث تعبر الموازنة عن خطة شاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بإجراء التنسيق بين الخطط الفرعية.
- تحقق الموازنة التوازن عن طريق التخطيط السليم لأنشطة الشركة للوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي والمالي مع تحقيق الكفاية القصوى في جميع مجالات العمل والنشاط.
- تحقق الموازنة رفع الكفاءة الإنتاجية ومحو الإسراف في العمليات، فلكل مسئول في الشركة خطة عن العمل الذي يشرف عليه وهذه الخطة تكون منسقة ومتصلة بالخطط الموضوعية لبقية الأنشطة لذلك تعد الموازنة مرشداً في العمل خلال الفترة.

2. وظيفة التنسيق:

يفيد نظام الموازنات التخطيطية في تحقيق التنسيق التام بين إدارات وأقسام المنشأة وأنشطتها المختلفة خلال عملية تنفيذ الموازنة، بحيث يعمل الجميع بشكل متوازن نحو تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من قبل إدارة المنشأة. (حنان، كحالة، 1997، 39)

حيث إن التنسيق بين الأهداف المختلفة عند إعداد الموازنة يساعد في وضع خطة شاملة، كما يساعد في عدم وجود أي تعارض بين تلك الأهداف، وهذا يعني أن الموازنة تعد أداة مهمة تساعد المنشأة على التنسيق بين الخطط الفرعية الموجودة ضمن خطة متكاملة تشمل جميع أنشطة المنشأة، حيث أن الموازنة في صورتها النهائية تتكون من مجموعة من الخطط التفصيلية المتناسقة والمترابطة.

3. وظيفة الاتصال:

تعد الموازنات التخطيطية أداة فعالة لتبادل المعلومات الخاصة بالخطط التي تم الاتفاق عليها للفترة المقبلة بين أقسام المنشأة المختلفة، حيث أنه يجب أن يتم إيصال هذه المعلومات في الوقت المناسب والمكان المناسب. وهذا يمنع وجود أي تعارض بين هذه الأقسام عند أدائها لوظائفها، وكلما كان حجم المنشأة كبير كلما زادت عملية الاتصال بين أقسام المنشأة تعقيداً بسبب تعدد المستويات الإدارية للهيكل التنظيمي للمنشأة. ومن أمثلة المعلومات التي تساعد الموازنة التخطيطية في إيصالها حجم الإيرادات التي يجب تحقيقها، وكمية الإنتاج المطلوبة لذلك، حجم الموارد اللازمة لتحقيق كمية الإنتاج المطلوبة، الحد الأقصى للمبالغ التي سيتم صرفها للتسويق والإعلان.

4. وظيفة الرقابة وتقييم الأداء:

إن تعدد المستويات الإدارية في المنشأة، هذا الأمر يجعل من الضروري وجود رقابة على كل الأنشطة والعمليات التي تتطلبها العملية الإنتاجية في المنشأة. ولكي يمكن تحقيق الرقابة وتقويم الأداء من خلال الموازنات التخطيطية يجب مراعاة ما يلي: (العلاوين، 2000، 44)⁴

- تقسيم الهيكل الإداري لمراكز الموازنة باعتبارها مراكز مسؤولية.
- وضع معايير الأداء المستهدف لكل مركز من مراكز المسؤولية.
- وجود نظام دقيق للمعلومات يُمكن من إيصال نتائج التنفيذ الفعلي بالسرعة المناسبة عن طريق التقارير الدورية.

ومن ثم يتم قياس ما هو مقدر مع نتائج الأداء الفعلي الذي يتم التعبير عنه بأرقام فعلية مستخرجة من النظام، وعند وجود انحرافات بين النتائج المتوقعة والفعلية فإنه يتم تحليل أسباب هذه الانحرافات عن طريق مراكز المسؤولية حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات

⁴ نقلاً عن خلف الله، 2007، ص 31.

التصحيحية. وعملية المقارنة بين النتائج المقدرة والنتائج الفعلية تساعد على استغلال وقت الإدارة بالتركيز على الحالات التي تتحرف بدرجة كبيرة والعمل على الوصول إلى حل لها في الوقت المناسب. ولا يكون على الإدارة إعادة النظر في كل بنود الموازنة. وبالتالي فإن الإدارة تقوم بالاستخدام الأمثل لوقتها وهذا يساعدها على معرفة حدود مسؤوليتها وكذلك العمل على الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ نشاط معين مكلفة به.

5. وظيفة التحفيز:

تستخدم الموازنة التخطيطية أداة لتحفيز الموظفين داخل المنشأة على كافة المستويات الإدارية. حيث أن عدم تحقيق الموازنة المقدرة في بداية كل عام يعتبر أحد أشكال الفشل الذي ينعكس بدوره سلباً على أداء الموظفين داخل الشركة. لذلك فإن تحقيق الموازنة يعتبر من أهم الأهداف التي يجب تحقيقها من قبل الإدارة الوسطى داخل الشركة والذي بدوره يؤدي إلى حفز المديرين للعمل بجد والإيعاز إلى مرؤوسيهـم للعمل بجد أيضاً لكي يتم تحقيق الموازنة على أعلى مؤشرات الأداء المراد التوصل إليها. (Horngren, 2006, 183)⁵

يعد نظام الموازونات التخطيطية أداة تحفيز للمديرين من حيث إن مدى العمل بها جماعي وتعطي الدور في إعداد أرقام الموازونات التخطيطية المعدة، مما يعطي شعوراً أدبياً وأخلاقياً للمهمة التي يقومون بها لتحقيق الأرقام التي شاركوا فيها وربطها بالأرقام الفعلية للموازنة وكذلك الربط بين أهداف الموازنة والحوافز المعنوية والمادية. (Henk, 1991, 546)

وبصفة عامة فإن الموازنة التخطيطية تعد أداة إدارية تساعد إدارة المنشأة على أداء مجموعة الوظائف الإدارية المختلفة والتي تتمثل في التخطيط والتنسيق والاتصال والرقابة وتقييم الأداء.

3. دراسة النظم: (حسين، 1997، 67)

من الواضح أهمية المعلومات التي تخرجها المحاسبة الإدارية في تقييم الأداء الحالي وفي التخطيط لأعمال وأنشطة الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد وتعتبر هذه المعلومات هي المدخلات الأساسية لدراسة وتطوير نظم المعلومات العاملة داخل الوحدة الاقتصادية بما يتمشى مع التطورات المخططة في المستقبل. وبذلك يساهم المحاسب الإداري بما يتوافر لديه من خبرات وفهم كبير للأنشطة المختلفة والعلاقات المتشابكة بين الأقسام والنظم العاملة داخل الوحدة الاقتصادية مساهمة فعالة في دراسة وتحليل النظم الحالية واقتراح ما يلزم من تحسين وتطوير في هذه النظم وخصوصاً في حالة ظهور مشاكل أو معوقات في نظام المعلومات الحالي.

⁵نقلا عن عليان، 2009، ص 18.

وبطبيعة الحال تستلزم هذه الدراسات مساهمة فعالة من الخبراء في النظم العاملة الأخرى داخل الوحدة الاقتصادية مثل خبراء في التسويق ومهندسو الإنتاج والخبرات في أجهزة وبرامج الحاسبات الإلكترونية.

مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تُصنف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بشقيها المالي والإداري إلى قسمين رئيسيين هما: (الرملي، 2011، 83-84)

أ. مخرجات يومية روتينية.

ب. مخرجات معلومات التغذية العكسية.

ويتضمن النوع الأول المخرجات الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع الجهات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة. ومن أمثلة هذه المخرجات أوامر الشراء، محاضر استلام الشيكات المدفوعة، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن، إيصالات صرف وإيداع النقدية، شيكات رواتب ومكافئات العاملين، أدونات المواد والمهمات وغيرها. هذا وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات، مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري. أما معلومات التغذية العكسية فيحتاجها مستخدمي النظام المحاسبي بغرض تنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية، ويُمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية إلى ثلاث أنواع: النوع الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي، أما النوع الثاني فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين، والنوع الثالث من المعلومات العكسية يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل. ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي: تقارير تشغيلية، والتي تهتم بعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية، وتتضمن تقارير وصفية وتقارير عن النشاط. والهدف من التقارير التشغيلية عموماً هو تقديم الدعم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال. أما النوع الثاني فهي تقارير تخطيطية، وهي تختص بمساعدة المديرين في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية، وذلك من خلال توفير فهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشراف هؤلاء المديرين، بغرض تحسين عمليات التخطيط والرقابة. وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل. أما النوع الثالث فهي التقارير الرقابية، والتي تختص بمساعدة الإدارة في التحقق من أن العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها، من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المخططة

مسبقاً، وتحديد الاختلافات الجوهرية العامة وتحليلها لمعرفة مسبباتها، ومن ثم إجراء التصحيحات الملائمة. هذا بالإضافة إلى مقدرة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على إنتاج مختلف التقارير التخصصية بشكل روتيني وفق الطلب بما في ذلك تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

الفصل الثالث

واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة

المبحث الأول: مالية بلديات قطاع غزة

المبحث الثاني: واقع التدقيق في بلديات قطاع غزة

❖ مقدمة

❖ أهداف التدقيق الداخلي في البلديات

❖ واقع التدقيق في البلديات

المبحث الأول مالية بلديات قطاع غزة

مقدمة:

يشمل الجهاز الحكومي في فلسطين سلطات للحكم المحلي تعرف باسم البلديات والمجالس القروية واللجان المحلية، وجرى العرف المتداول على تسميتها جميعاً بالبلديات. وهذه الهيئات ذات ذمة مالية مستقلة ولوزارة الحكم المحلي حق الرقابة عليها بوصفها مؤسسة من مؤسسات القطاع العام وفق القانون الفلسطيني. (قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم 1، 1997،

فالبلديات وحدات إدارية وخدمية وتنموية يشارك فيها المجتمع المحلي بإدارة شؤونه وتنمية موارده، فقد تم انتخاب معظم أعضاء مجالسها والباقي معين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وهو بانتظار إجراء الانتخابات، وهي بحسب (قانون الهيئات المحلية، 1997، ص14)، وحسب المادة (3) منه تعتبر "شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون، يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه وأعضائه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات"، كما وتنتمي البلديات وتندمج تحت إطار التنظيمات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح.

وعلى الرغم من اعتبار البلدية شخصية مستقلة إلا أنها في الواقع تحت سيطرة وزارة الحكم المحلي حيث أنها يجب أن تأخذ موافقة على الموازنة قبل تنفيذها والمصادقة عليها من قبل وزارة الحكم المحلي وهذا الأمر يجعلها مستقلة بصورة شكلية فقط، وهذا الأمر يجب تعديله حيث أن أي مؤسسة يأتي استقلالها من استقلالها المالي وقدرتها على التصرف المالي بكل الموارد الخاصة بها بحرية.

وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ارتفع عدد البلديات في قطاع غزة بشكل كبير، حيث ارتفع عدد البلديات من 12 بلدية في العام 1993 إلى 25 بلدية في العام 1998، كما فصل وصنف القانون البلديات حسب معايير عدد السكان كالتالي: (وزارة الحكم المحلي، 2005)

◀ بلدية A: وتشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزاً للمحافظات الفلسطينية. (غزة، جباليا، دير البلح، خان يونس، رفح).

◀ بلدية B: وتشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة لصلاحيتها، وكذلك البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 15000 ألف نسمة. (بيت حانون، بيت لاهيا، النصيرات، المغازي، البريج، بني سهيلا).

◀ بلدية C: وتشمل البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها أقل من 15000 ألف نسمة، وأكثر من 5000 آلاف نسمة. (الزوايدة، القرارة، خزاعة، عيسان الكبيرة، عيسان الجديدة).

◀ بلدية D: وتشمل البلديات التي عدد سكانها أقل من 5000 آلاف نسمة. (أم النصر، المغرقة، الزهراء، وادي غزة، وادي السلقا، المصدر، الفخاري، النصر، الشوكة).

تقدم البلديات خدمات كثيرة ومتنوعة ومتشابهة في أغلب الأحيان للمواطنين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، التخطيط والتنظيم، تهيئة وتجهيز البنية التحتية، الرقابة الصحية على الغذاء والمحلات والمصانع، الحفاظ على النظام، جمع النفايات والمحافظة على السلامة العامة، إنشاء الشوارع وطرق والميادين العامة وتوسيعها وتعبيدها وصيانتها وذلك وفقاً لخطة مدروسة، إنارة الشوارع والميادين العامة والأسواق وصيانتها بالتنسيق مع الجهات المختصة، وإنشاء شبكات المجاري والصرف الصحي العامة وعمل التدابير اللازمة لتصريف مياه الأمطار.

مالية بلديات قطاع غزة:

مالياً تلتزم البلديات بتطبيق النظام المالي للهيئات المحلية الصادر عن وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في العام 1999. تتكون مالية بلديات قطاع غزة من الرسوم والضرائب والعوائد التي تستوفيها البلدية مباشرة من المكلفين، وإيرادات أملاك البلدية، أو الحوالات الواردة من السلطة المركزية، والمساعدات والقروض، من أجل أن تقوم البلديات بأداء خدماتها لمواطنيها والإنفاق عليها، وعند مقابلة الإيرادات بالنفقات تشكل موازنة البلديات، فمن الناحية المالية لكل بلدية في قطاع غزة موازنتها المستقلة التي تعد داخل البلدية.

وبما أن البلديات مؤسسة الهدف الرئيسي لها تقديم الخدمات للمواطنين وليس تحقيق الأرباح، فإن أركان النظام المحاسبي والمتمثلة في المجموعة المستندية والمجموعة الدفترية ودليل أو فهرس الحسابات والتقارير المالية تكون في جميع بلديات قطاع غزة واحدة. ومع ذلك يقع على إدارة البلدية مسؤولية تجاه المعلومات المقدمة من قبلها عن مواردها ومصادر هذه الموارد وكيفية التصرف فيها، ويمكن إيضاح هذه المعلومات حسب (المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، 2002، ص14) وذلك كما يلي:

1. تقديم معلومات عن مصادر وتوزيع واستخدامات الموارد المالية.
2. تقديم معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة وأنشطتها وإلغاء متطلباتها النقدية.
3. تقديم معلومات تعتبر مفيدة في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها وتسييد مطلوباتها والتزاماتها.
4. تقديم معلومات عن الحالة المالية والتغيرات الطارئة عليها.
5. تقديم معلومات كلية مفيدة في تقييم أداء المؤسسة على شكل تكلفة الخدمة الكفاءة والانجازات.

وتلتزم البلديات بتطبيق مبدأ النقدية في تسجيل جميع معاملاتها المالية، إلا أن هناك بلدية واحدة تطبق مبدأ الاستحقاق وهي بلدية رفح، حيث تسعى باقي البلديات للحصول على موافقة وزارة الحكم المحلي لتطبيق مبدأ الاستحقاق في تسجيل جميع معاملاتها المالية حتى يكون الوضع المالي لها واضح. كما تلتزم البلديات بتقديم تقرير عن أنشطتها المالية (الإيرادات والمصروفات) لوزارة الحكم المحلي، وذلك بسبب كونها تابعة لها وكذلك لأن الوزارة تقوم بزيارات دورية للبلديات بهدف تدقيق معاملاتها المالية، حيث أن البلديات ليس لديها مدقق داخلي، وأغلب البلديات ليس لديها مدقق خارجي مستقل وذلك يرجع إلى الوضع المالي لكل بلدية هل يسمح لها بذلك أو لا.

ولكن البلديات في قطاع غزة تعاني من مشاكل تؤثر على كفاءة تقديمها لخدماتها ومنها:

- ◀ مشاكل في تمويل أنشطتها الجارية وطويلة الأجل نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها قطاع غزة بسبب الاحتلال والحصار.
- ◀ قلة الموارد المالية تسبب عجز للبلديات وهذا يؤثر على البلديات الكبيرة بدرجة أكبر من تأثيره على البلديات الصغيرة لتنوع المشاريع وحجم الخدمات المقدمة.
- ◀ قلة عدد الموظفين في بعض البلديات بسبب أن الموافقة على تعيين الموظفين في البلديات تتم من قبل وزارة الحكم المحلي، وهذا يعيق تعيين الموظفين رغم أن البلدية قد تكون في حاجة ماسة لهم.

المبحث الثاني

واقع التدقيق في بلديات قطاع غزة

مقدمة:

إن وظيفة التدقيق مهمة جداً وقد تطورت مع الزمن، حيث يتم تدقيق القوائم المالية والاعتماد على ذلك في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بالمنشأة، لخدمة المستفيدين من داخل وخارج المنشأة. بحيث يتمكن المدراء وأصحاب القرار في المنشآت من اتخاذ القرارات وتحسين الأداء الخاص بالمنشأة والعمل على جذب مستثمرين جدد لزيادة أرباح المنشأة الخاصة بهم. أما الهيئات الحكومية المختلفة فتعتمد القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار وغيرها من الأمور، حيث أن التدقيق من الوظائف المهمة جداً لديها.

أهداف التدقيق الداخلي في البلديات: (سليم، 2007، ص 36)

1. التأكد من حسن استخدام المال العام.
2. مدى التزام البلديات بما جاء في موازنتها من بنود وعدم تجاوزها.
3. حماية أصول وممتلكات البلديات من العبث وسوء الاستخدام.
4. الكشف عن الأخطاء والانحرافات ومعالجتها.
5. التأكد من مطابقة وانسجام وتوافق النشاط المالي للقوانين والأنظمة والقرارات.

واقع التدقيق في البلديات:

يجب أن يكون هناك اهتمام أكبر بالتدقيق الداخلي في البلديات مما سيساهم في توفير بنية جيدة لمتخذي القرار فيها، عن طريق الفحص المنظم والدقيق للقوائم المالية، ومعرفة مدى صحة البيانات الواردة فيها وما هي درجة الاعتماد عليها. وقد أظهرت دراسة (سالم، 2012) أن ما نسبته (80%) من بلديات قطاع غزة ليس لديها قسم مستقل للتدقيق الداخلي، وأن فقط (20%) من البلديات لديها قسم مستقل للتدقيق، وذلك يرجع لعدم وجود قانون يلزم البلديات بضرورة وجود قسم مستقل للتدقيق الداخلي. كما أظهرت الدراسة أن (20%) من البلديات يتبع قسم التدقيق الداخلي لقسم الدائرة المالية وليس للإدارة العليا وهذا في رأي الباحث يؤثر على استقلالية موضوعية المدقق الداخلي في البلدية، وعليه يرى الباحث ضرورة تبعية قسم التدقيق الداخلي للإدارة العليا حتى لا يكون هناك تأثير من قبل المديرين التنفيذيين على المدقق الداخلي.

كما أن من النتائج المهمة لهذه الدراسة أن (36%) من بلديات قطاع غزة تتعاقد مع مدقق خارجي، وأن (64%) منها لا تتعاقد مع مدقق خارجي، وهذا في رأي الباحث يرجع إلى أن البلديات التي تتعاقد مع مدقق خارجي هي البلديات التي تمثل مراكز المحافظات والمصنفة بتصنيف (A) وبعض البلديات المصنفة بتصنيف (B)، حيث تتميز هذه البلديات بكبر حجم أعمالها وأنشطتها، وكذلك عدم توفر القدرة المالية للبلديات الأخرى على التعاقد مع مدقق خارجي.

حيث يتكون قسم التدقيق الداخلي في البلديات التي يوجد بها قسم تدقيق داخلي من وحدتين الأولى وحدة تدقيق الإيرادات والمدخلات والثانية وحدة تدقيق المدفوعات، حيث أن قسم التدقيق الداخلي هو قسم يتبع للدائرة المالية في البلدية، حيث ينحصر عمله في تدقيق مالي مسبق قبل الصرف، ويرى الباحث أن انحصار عمل المدقق الداخلي في البلدية بتدقيق مالي مسبق قبل الصرف أنه خلل، وهذا يدل على عدم قيام المدقق الداخلي في البلدية بكافة مهامه على أكمل وجه، حيث لا يقوم بالتدقيق اللاحق لعملية الصرف ولا التدقيق الإداري ولا التدقيق التشغيلي، حيث تعتبر أنواع التدقيق هذه من صميم عمل المدقق الداخلي. (سالم، 2012، ص 70-71)

دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة والفعالية:

لقد أدت التطورات الحديثة في التدقيق الداخلي إلى المناداة بدور أكبر للمدقق الداخلي في عملية قياس الكفاءة والفعالية لجميع أنشطة المشروع، وقد أشار (المدلل، 2007، ص 116) إلى أن نطاق التدقيق الداخلي يتضمن فحص وتقييم كفاية وفاعلية الأداء وأن ذلك يشتمل على ما يلي:

1. مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها.
2. مراجعة النظم الموضوعية للتأكد من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح والتي يكون لها تأثير جوهري على العمليات والتقارير.
3. مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
4. تقييم كفاءة استخدام الموارد المستخدمة.
5. مراجعة العمليات أو البرامج للتأكد من أن النتائج تتماشى مع النتائج الموضوعية والتأكد من أن البرامج تنفذ حسب الخطة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ صدق وثبات الاستبانة
- ❖ المعالجات الإحصائية

الفصل الرابع الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ولأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

وهناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي كالتالي: (1) المنهج الاستطلاعي الذي ينطلق من الواقع وليس من فروض مسبقة، (2) المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز أثناء الوصف ويتم من خلال دراسة حالة معينة أو المسح الشامل أو مسح العينة، (3) المنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة الماضي ويتطلب إجراء مسح ومراجعة شاملة للحقائق المتجمعة حول المشكلة، (4) المنهج الظاهري الذي يعتمد على الخبرة الحياتية اليومية بهدف فهم الظواهر وتفسيرها بدون التدخل فيها أو محاولة تنظيمها وضبطها، (5) المنهج التجريبي الذي يلجأ إلى إحداث تغير متعمد ومضبوط في الظاهرة المراد دراستها وقد يحتاج ذلك إلى بناء نماذج رياضية للظاهرة، (6) منهج تحليل المضمون الذي يقوم على الملاحظة بشكل غير مباشر من خلال تحليل المعاني الواضحة للوثائق السابقة المتعلقة بموضوع البحث، و(7) المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الجهد العقلي والنفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعومة بالأدلة الواضحة مع اشتراط ربط النتائج بالمقدمات التي تبنى عليها، ويستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، وحيث أن الباحثة تعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وتسعى الباحثة للوصول إلى دراسة تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة، وهذا يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع

للوئائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحثة ستعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنها ستستخدم أسلوب المسح الشامل في اختيارها لعينة الدراسة، وستستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طرق جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد خلال الدراسة على مصدرين رئيسين لجمع البيانات بغرض تحقيق أهداف الدراسة، هما:
أولاً: المصادر الثانوية:

وتمثلت هذه المصادر بالكتب والدوريات والنشرات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بدراسة تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة، بهدف الإحاطة بموضوع الدراسة من كافة جوانبه للاستفادة منها خلال مرحلة إعداد الدراسة.

ثانياً: المصادر الأولية:

ونظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف البحث واستكماله، لجأت الباحثة إلى المصادر الأولية، من خلال تصميم استبانة لتوزيعها على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين المحاسبين في البلديات في قطاع غزة من مدراء ورؤساء أقسام ومحاسبين وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة 80 موظف وموظفة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة وقد اعتمدت الباحثة طريقة العينة العشوائية، وقامت بتوزيع (30) استبانة للعينة الاستطلاعية، وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة تم توزيع (75) استبانة، وقد بلغ عدد المستجيبين (69) وتم استبعاد عدد (2) استبانة بسبب عدم تعبئة الاستبانة بشكل كامل من قبل المبحوثين، وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للدراسة 67 استبانة، والجدول التالي يبين خصائص عينة الدراسة كما يلي:

أولاً: المعلومات الشخصية:

1. الجنس:

يظهر من خلال استعراض نتائج الجدول رقم (1) والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس أن نسبة الذكور تبلغ (86.6%) ونسبة الإناث تبلغ (13.4%) وهذا يدل على أن العمل في المجال المحاسبي في البلديات لا يقتصر فقط على الذكور وأن نسبة الإناث لا بأس بها.

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	58	86.6
أنثى	9	13.4
المجموع	67	100.0

2. العمر:

يبين جدول رقم (2) أن أفراد العينة العاملين في مجال المحاسبة في بلديات قطاع غزة موزعين على مختلف الأعمار وأن الغالبية هم من الفئة العمرية من سن 30-40 سنة بنسبة (41.8%) ثم تليها الفئة العمرية التي تتراوح من 40-50 سنة من إجمالي أفراد العينة البالغة (67) مفردة وهاتان الفئتين تعتبران متوسطتان من حيث العمر.

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	13.4
30- أقل من 40 سنة	28	41.8
40 - أقل من 50 سنة	19	28.4
50 سنة فأكثر	11	16.4
المجموع	67	100.0

3. الدرجة العلمية:

يوضح الجدول رقم (3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة تحمل درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة بنسبة (91%) ثم تليها حملة الدبلوم وهذا يدل على أن غالبية العاملين في مجال المحاسبة في بلديات قطاع غزة على درجة جيدة من العلم في مجال المحاسبة التي تؤهلهم لأداء عملهم بشكل جيد.

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	5	7.5
بكالوريوس	62	91
دراسات عليا	1	1.5
المجموع	67	100.0

4. المسمى الوظيفي الحالي:

يبين جدول رقم (4) أن مفردات العينة التي تشغل منصب رئيس قسم هي الأكثر تمثيلاً في العينة حيث بلغت نسبتها (44.8%) ثم تليها المفردات التي شغلت منصب محاسب ونسبتها (26.9%)، وهذا يدل على أن عينة الدراسة تمثل الهيكل الوظيفي في بلديات قطاع غزة، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة رؤساء الأقسام إلى أن بعض البلديات المصنفة ضمن الفئة C لا يوجد بها إلا محاسب واحد ولكن تحت مسمى رئيس قسم.

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي الحالي

المسمى الوظيفي الحالي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	9	13.4
رئيس قسم	30	44.8
محاسب	18	26.9
أخرى	10	14.9
المجموع	67	100.0

5. الخبرة العلمية:

يوضح الجدول رقم (5) أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يتمتعون بخبرة في المجال المالي تزيد عن 5 سنوات، وهذه تعتبر فترة كبيرة، وهذا يبعث على الاطمئنان من حيث حكم الباحثين على أسئلة وفقرات الاستبانة.

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العلمية

الخبرة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	13.4
5 - 10 سنوات	18	26.9
10 - 15 سنة	40	59.7
المجموع	67	100.0

6. التخصص:

يظهر من الجدول رقم (6) أن معظم مفردات العينة يحملون شهادات ذات علاقة بالعلوم المالية كالمحاسبة والإدارة المالية حيث بلغت نسبة حملة مؤهلات تخصص المحاسبة (86.6%) وهذا يعتبر شيء عادي لمن يعمل في المجال المالي إذ أن العمل المحاسبي غالباً ما يتطلب حملة تخصص المحاسبة للعمل فيه، الأمر الذي ربما يدل على الحرص على اختيار أفراد مؤهلين علمياً حتى يستطيعوا أداء عملهم بشكل جيد. ولكن يوجد ما نسبته (7.5%) ممن تخرجوا من كليات التجارة بخلاف تخصص المحاسبة وبالتالي قدرتهم على القيام بأعمال المحاسبة محدودة (وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة صندوق البلديات 2009).

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	58	86.6
إدارة أعمال واقتصاد وتمويل	5	7.5
تخصصات أخرى	4	6.0
المجموع	67	100.0

7. تصنيف البلدية:

يوضح الجدول رقم (7) أن أكبر نسبة من أفراد العينة من المحاسبين توجد في البلديات المصنفة A,B وهذا شيء طبيعي الدلالة حيث أن هناك تناسب طردي بين تصنيف البلدية وعدد العاملين فيها، وعليه فإن العينة الحقيقية تمثل أغلب فئات البلديات الأربعة وهي فئات (A, B, C, D) والعينة تعكس في رأي الباحثة بدرجة كبيرة واقع البلديات.

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير تصنيف البلدية

النسبة المئوية	التكرار	تصنيف البلدية
34.3	23	A
43.3	29	B
11.9	8	C
10.4	7	D
100.0	67	المجموع

8. المحافظة:

يظهر من الجدول رقم (8) أن أفراد العينة يتوزعون على المحافظات المختلفة دون استثناء، حيث تم القيام بتوزيع الاستبانات على مختلف المحافظات، كما يظهر أن أكبر نسبة من المبحوثين كانت في محافظة خان يونس وذلك يرجع إلى عدد البلديات التابعة لها والذي يبلغ 7 بلديات مما انعكس على حجم العينة.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المحافظة

النسبة المئوية	التكرار	المحافظة
20.9	14	الشمال
19.4	13	غزة
22.4	15	الوسطى
28.4	19	خان يونس
9.0	6	رفح
100.0	67	المجموع

ويلاحظ من تحليل خصائص عينة الدراسة توافر الخلفية العلمية والعملية والمركز الوظيفي الملائم للإجابة على أسئلة الدراسة، مما سيضفي على نتائج الدراسة نوعاً من الثقة والمصداقية.

أداة الدراسة:

حيث تم إعداد استبانة وتم توزيعها على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

◀ الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 8 فقرات.

◀ الجزء الثاني: يتناول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة وقسم إلى 5 مجالات كما يلي:

المجال الأول: يتعلق بمدى توفر نظام محاسبي يعمل بكفاءة في بلديات قطاع غزة وقد بلغ عدد الفقرات 11 فقرة.

المجال الثاني: يتعلق بمدى وجود نظام تدقيق يتمتع بالشفافية في بلديات قطاع غزة وقد بلغ عدد الفقرات 3 فقرات.

المجال الثالث: يتعلق بإعداد البلديات في قطاع غزة تقاريرها المالية بشكل دوري وقد بلغ عدد الفقرات 8 فقرات.

المجال الرابع: يتعلق بمدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة وقد بلغ عدد الفقرات 10 فقرات.

المجال الخامس: يتعلق بمدى علاقة استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة وقد بلغ عدد الفقرات 9 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة من فقرات المجال الرابع والخامس مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني موافق بشدة والدرجة " 1 " تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

مقياس الإجابات

5.0-4.20	-3.40	-2.60	-1.80	1.80-1	الفترة
	4.20	3.40	2.60		
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	درجة الموافقة
5	4	3	2	1	الدرجة

صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، 1995، 429)، كما يُقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبانة:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإحصاء. وقد طلبت الباحثة من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كما يلي:

الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة.

جدول رقم (10) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات **المجال الرابع** (مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات **المجال الرابع** صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.	0.469	0.009
2.	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها وتحصيلها.	0.452	0.012
3.	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية مفصلة بالقدر اللازم لاتخاذ القرار.	0.409	0.025
4.	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلدية في الوقت المناسب.	0.573	0.001
5.	تتميز المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية بالدقة.	0.412	0.024
6.	تتميز المعلومات التي يوفرها النظم المحاسبي للبلدية بالموضوعية.	0.374	0.042
7.	يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.	0.370	0.044

0.017	0.431	8. المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية سهلة الفهم لدى متخذي القرارات.
0.000	0.645	9. تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.
0.006	0.492	10. المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.

الصدق الداخلي لفقرات المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة. جدول رقم (11) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس (مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (11)

الصدق الداخلي لفقرات المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1.	يتوفر للعاملين في مجال المحاسبة في البلدية أجهزة حاسوب حديثة.	0.656	0.000
2.	البرامج المحاسبية المستخدمة في النظام سهلة الاستخدام والتطبيق.	0.580	0.001
3.	البرامج المحاسبية المستخدمة تفي بالمتطلبات المحاسبية للبلدية.	0.510	0.004
4.	يتم تحديث البرامج المحاسبية المستخدمة (في حال استخدام برامج محاسبية) أولاً بأول.	0.649	0.000
5.	يتم تطوير قدرات العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل دوري.	0.583	0.001
6.	يوجد أشخاص متخصصون يعملون على حل أي مشكلة تقنية في النظام.	0.509	0.004

0.000	0.623	7. تساهم نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في تطوير العمل المحاسبي بالبلدية وتزيد من كفاءته وفعاليتها.
0.000	0.624	8. مخرجات النظام المحاسبي المستخدم تفي بمتطلبات اتخاذ القرارات في البلدية.
0.001	0.572	9. لدى البلدية قاعدة بيانات كاملة عن المستفيدين بخدمات البلدية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبي.

3. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (12) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 .

جدول رقم (12)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.754	المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة.
0.000	0.686	المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة.

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات أخرى (العساف، 1995: 430). وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (13) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (13)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	المجال
0.000	0.8780	0.7825	المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة
0.000	0.8227	0.6987	المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة
0.000	0.8634	0.7596	جميع المجالات

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (14) أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (14)

طريقة ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	المجال
0.9024	المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة
0.8615	المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة
0.8957	جميع المجالات

المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، 1996 ، 89).
3. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل مجال من مجالات الدراسة الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
6. معادلة سبيرمان براون للثبات.
7. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S).
8. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".
9. اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.
10. تحليل التباين الأحادي للفرق بين ثلاث متوسطات فأكثر.
11. اختبار شفیه للفرق المتعددة بين متوسطات العينات.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

❖ اختبار التوزيع الطبيعي

❖ تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

الفصل الخامس

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S):

سنعرض اختبار كولمجروف_ سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (15) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (15)

اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القيمة الاحتمالية	قيمة Z	المجال
0.404	0.892	المجال الرابع: مدى مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة
0.492	0.833	المجال الخامس: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة
0.346	0.935	جميع المجالات

تحليل فقرات الدراسة:

المجال الأول: يتوفر في بلديات قطاع غزة نظام محاسبي يعمل بكفاءة:

1. الجهة المسؤولة عن إدارة الحسابات:

جدول رقم (16)

الجهة المسؤولة عن إدارة الحسابات

النسبة المئوية	التكرار	الجهة المسؤولة عن إدارة الحسابات
76.1	51	الدائرة المالية
23.9	16	قسم حسابات
0.0	0	شعبة حسابات
100.0	67	المجموع

2. عدد العاملين في إدارة الحسابات في البلدية:

جدول رقم (17)

عدد العاملين في إدارة الحسابات في البلدية

النسبة المئوية	التكرار	عدد العاملين في إدارة الحسابات في البلدية
10.4	7	عامل واحد فقط
49.3	33	2 - 3 عاملين
9.0	6	4 - 5 عاملين
31.3	21	أكثر من 5 عاملين
100.0	67	المجموع

يتضح من الجدول رقم (16) والجدول رقم (17) أن أغلبية البلديات (76.1%) تنظم العمل المالي والمحاسبي فيها عبر الدائرة المالية وهذا يعني أن العمل المالي والمحاسبي يوزع على عدد أكبر من الأشخاص يتراوح ما بين 2-3 أشخاص في أغلب الأحوال، وتليها نسبة العاملين في العمل المالي والمحاسبي أكثر من 5 أشخاص (31.3%) وهذا الوضع يعتبر أفضل من البلديات التي تنظم العمل بها عن طريق قسم الحسابات الذي قد ينظم به العمل عن طريق عامل واحد مما يعني قيام المحاسب بجميع الأعمال المالية والمحاسبية، الأمر الذي يعني قيام المحاسب بأكثر من مهمة قد تكون متعارضة في طبيعتها.

3. الأعمال التي يقوم بها المحاسب:

يتضح من الجدول رقم (18) تداخل الصلاحيات بشكل كبير وقيام المحاسب بأعمال المحاسبة والجباية معاً حيث أنها وظائف ومهام متعارضة لا تتفق وطبيعة العمل المحاسبي وتسمح بوجود مدخلاً للتلاعب والاختلاس الذي يؤدي بدوره إلى فقدان موارد البلديات.

جدول رقم (18)

الأعمال التي يقوم بها المحاسب

النسبة المئوية	التكرار	الأعمال التي يقوم بها المحاسب
16.4	11	المحاسبة فقط
83.6	56	المحاسبة والجباية معاً
100.0	67	المجموع

4. نظام المعلومات المحاسبي المستخدم:

يظهر الجدول رقم (19) أن أغلب البلديات في قطاع غزة تستخدم نظام نصف آلي في عملية إثبات ومعالجة البيانات المحاسبية، مما يعني أن لنظام مقدرة جيدة على توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

جدول رقم (19)

نظام المعلومات المحاسبي المستخدم

النسبة المئوية	التكرار	نظام المعلومات المحاسبي المستخدم
1.5	1	يدوي لا يستخدم الحاسبات الآلية
71.6	48	نصف آلي
26.9	18	محوسب (آلي بالكامل)
100.0	67	المجموع

5. يوجد دليل حسابات واضح ومكتوب:

يظهر الجدول رقم (20) أن الغالبية العظمى من البلديات وتقدر بحوالي (86.6%)، لديها دليل حسابات واضح ومكتوب الأمر الذي يبين أن العمل المحاسبي في البلديات على درجة كبيرة من الجودة والكفاءة.

جدول رقم (20)

يوجد دليل حسابات واضح ومكتوب

النسبة المئوية	التكرار	يوجد دليل حسابات واضح ومكتوب
86.6	58	نعم
13.4	9	لا
100.0	67	المجموع

6. توفر المستندات المحاسبية:

جدول رقم (21)

توفر المستندات المحاسبية

النسبة المئوية	التكرار	توفر المستندات المحاسبية
97.0	65	تتوفر بشكل كامل
3.0	2	تتوفر بشكل جزئي
0.0	0	لا تتوفر
100.0	67	المجموع

7. في حالة وجود أكثر من صندوق جباية، ما مدى توفر مستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق بخلاف المستندات الرئيسية:

جدول رقم (22)

ما مدى توفر مستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق بخلاف المستندات الرئيسية

النسبة المئوية	التكرار	ما مدى توفر مستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق بخلاف المستندات الرئيسية
83.9	52	تتوفر بشكل كامل
8.1	5	تتوفر بشكل جزئي
8.1	5	لا تتوفر
100.0	62	المجموع

يتضح من الجدول رقم (21) أن أغلب البلديات تتوفر فيها المستندات المحاسبية بشكل كامل بنسبة (97%) والمستندات المحاسبية تشمل كل من سندات الصرف والقبض ومذكرات الصرف. إلا أن الجدول رقم (22) يبين أن غالبية البلديات توفر مستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق جباية لديها بخلاف المستندات الرئيسية بشكل كامل مما يعني أنه يمكن الاعتماد على هذه المستندات بشكل كبير في أعمال الرقابة وهذا بدوره يحافظ على موارد البلديات بشكل جيد من أجل مصلحة المجتمع.

8. المبدأ المستخدم في الإثبات:

جدول رقم (23)

المبدأ المستخدم في الإثبات

النسبة المئوية	التكرار	المبدأ المستخدم في الإثبات
92.5	62	النقدية
0.0	0	الاستحقاق المعدل
7.5	5	الاستحقاق
100.0	67	المجموع

9. كيفية إثبات العمليات الآجلة في حال إتباع مبدأ النقدية:

جدول رقم (24)

كيفية إثبات العمليات الآجلة في حال إتباع مبدأ النقدية

النسبة المئوية	التكرار	كيفية إثبات العمليات الآجلة في حال إتباع مبدأ النقدية
38.8	26	تثبت في دفتر خاص
61.2	41	لا تثبت ولكن يحتفظ بالمستندات
100.0	67	المجموع

10. كيفية إثبات التبرعات العينية في حال إتباع مبدأ النقدية:

جدول رقم (25)

كيفية إثبات التبرعات العينية في حال إتباع مبدأ النقدية

النسبة المئوية	التكرار	كيفية إثبات التبرعات العينية في حال إتباع مبدأ النقدية
16.4	11	تثبت في دفتر خاص
77.6	52	تثبت في محاضر استلام
6.0	4	لا تثبت ولكن يحتفظ بالمستندات
100.0	67	المجموع

يتضح من الجداول رقم (23، 24، 25) أن غالبية البلديات تستخدم مبدأ النقدية في عملية الإثبات وتسجيل عملياتها المالية بنسبة (92.5%)، وهذا يعني فقدان قدرة القوائم المالية

على عرض نتائج أعمال البلديات ومركزها المالي بشكل سليم نتيجة استبعاد العمليات الآجلة والعينية من التسجيل. حيث أن أغلب البلديات لا تقوم بإثبات العمليات الآجلة في دفاتر خاصة وتكتفي بالاحتفاظ بالمستندات الخاصة بتلك العمليات مما يؤدي إلى ضعف الرقابة على تلك العمليات مما يسمح بوجود إمكانية للتلاعب وإهدار أموال البلديات ومواردها مما يضر مصلحة المجتمع. أما التبرعات العينية فتسجل في محاضر استلام وليس في دفاتر خاصة وهذا أيضاً يسمح بوجود تلاعب في الأصول وضياع موارد البلديات إضافة على عدم عرض المركز المالي للبلديات بشكل سليم.

11. يوفر مبدأ النقدية أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة:

يبين الجدول رقم (26) أن نسبة الأشخاص الموافقين على أن مبدأ النقدية يوفر أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة بشكل كامل تتساوى مع نسبة الأشخاص الموافقين على أن مبدأ النقدية يوفر ذلك بشكل جزئي وهذا يدل على أن ما نسبته (49.3%) من أفراد العينة يرون أن هناك قصور في مبدأ النقدية، ويمكن العمل على تطبيق مبدأ الاستحقاق بشكل جزئي مبدئي في البلديات حتى الحصول على مبدأ سليم وواضح لعرض القوائم المالية. كما تم ذلك في بلدية رفح، وكما تسعى باقي البلديات للحصول على موافقة من وزارة الحكم المحلي لتطبيق مبدأ الاستحقاق في إثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.

جدول رقم (26)

يوفر مبدأ النقدية أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة

النسبة المئوية	التكرار	يوفر مبدأ النقدية أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة
49.3	33	نعم بشكل كامل
49.3	33	نعم بشكل جزئي
1.5	1	لا يوفر
100.0	67	المجموع

المجال الثاني: مدى وجود نظام تدقيق يتمتع بالشفافية في بلديات قطاع غزة:

1. يوجد لدى البلدية مدقق حسابات داخلي:

جدول رقم (27)

يوجد لدى البلدية مدقق حسابات داخلي

النسبة المئوية	التكرار	يوجد لدى البلدية مدقق حسابات داخلي
38.8	26	نعم
61.2	41	لا
100.0	67	المجموع

2. يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات خارجي:

جدول رقم (28)

يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات خارجي

النسبة المئوية	التكرار	يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات خارجي
55.2	37	نعم
44.8	30	لا
100.0	67	المجموع

3. يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات تابع لوزارة الحكم المحلي:

جدول رقم (29)

يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات تابع لوزارة الحكم المحلي

النسبة المئوية	التكرار	يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات تابع لوزارة الحكم المحلي
100.0	67	نعم
0.000	0	لا
100.0	67	المجموع

تعكس كل من الجداول رقم (27، 28، 29) واقع التدقيق في البلديات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة.

حيث يتضح أن الاعتماد الأكبر في تدقيق المعاملات المالية يقع على عاتق المدققين التابعين لوزارة الحكم المحلي حيث لا يوجد في البلديات مدققين داخليين وبعض البلديات لديها مدققين خارجيين مستقلين وهذا يرجع إلى قدرة البلدية على توفير موارد تسمح لها باستخدام مدققين خارجيين مستقلين. وفي ضوء عدم تسجيل شامل لكل العمليات وعدم إعداد القوائم المالية المتعارف عليها بشكل كامل، فإن التدقيق لا يستطيع التحقق من صحة الحسابات، خاصة وأن مدققين وزارة الحكم المحلي هم موظفين حكوميين يؤدون عملهم بشكل روتيني وعبر زيارات دورية قد تكون شهرية أو أكثر من شهرية.

المجال الثالث: إعداد البلديات في قطاع غزة تقاريرها المالية:

1. التقارير والقوائم المالية الرئيسية التي تقوم بإعدادها البلدية:

يبين جدول رقم (30) أن (68%) من بلديات قطاع غزة تقوم بإعداد قائمة المركز المالي وهذه نسبة لا بأس بها إلا أنه يجب على كل البلديات أن تقوم بإعداد قائمة المركز المالي الخاصة بها حتى يكون الوضع المالي لها واضح لجميع المستخدمين سواء من قبل وزارة الحكم المحلي أو المستخدمين الآخرين. كما أن نسبة لا بأس بها (80%) تقوم بإعداد حساب إيرادات ومصروفات شهري وذلك أكيد بغرض عرضه على وزارة الحكم المحلي أثناء الزيارات الدورية لها للبلديات.

جدول رقم (30)

التقارير والقوائم المالية الرئيسية التي تقوم بإعدادها البلدية

النسبة المئوية	التكرار	التقارير والقوائم المالية الرئيسية التي تقوم بإعدادها البلدية
68	17 بلدية	قائمة مركز مالي
80	20 بلدية	حساب إيرادات ومصروفات شهري
64	11 بلدية	حساب إيرادات ومصروفات شهري متراكم

2. الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية:

يتضح من الجدول رقم (31) أن أكثر من نصف بلديات قطاع غزة بنسبة (58.2%) الغرض الرئيسي لها من إعداد القوائم المالية هو عرضها على وزارة الحكم المحلي وهذا أمر طبيعي حيث أن البلديات تابعة لوزارة الحكم المحلي. ثم يلي ذلك العرض على المجلس البلدي

والاستخدام في اتخاذ القرارات بنسبة (19.4%) حيث يدل ذلك على أن البلديات لا تهتم كثيرا بتوفير معلومات كافية للمجلس البلدي وكذلك لإغراض التمويل مع انه يجب الاهتمام بهذا الجانب لما يمكن أن يوفره من موارد للبلديات تساعدها في أداء مهامها بشكل جيد.

جدول رقم (31)

الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية

النسبة المئوية	التكرار	الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية
58.2	39	العرض على وزارة الحكم المحلي
19.4	13	العرض على المجلس البلدي والاستخدام في اتخاذ القرارات
17.9	12	الاستخدام في التخطيط وإعداد الموازنة
3.0	2	أغراض الحصول على التمويل
1.5	1	أغراض أخرى
100.0	67	المجموع

3. إعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية:

يبين الجدول رقم (32) أن البلديات تقوم بإعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية بنسبة (47.8%) وهذه نسبة جيدة تبين مدى اعتماد البلديات على المعلومات المستخرجة من النظام المالي لها.

جدول رقم (32)

إعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية

النسبة المئوية	التكرار	إعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية
47.8	32	دائما
22.4	15	غالبا
28.4	19	أحيانا
1.5	1	نادرا
0.0	0	مطلقا
100.0	67	المجموع

4. الفترة التي تغطيها الموازنة التي تعدها البلدية:

يبين الجدول رقم (33) أن أغلب البلديات تعد موازنة سنوية بنسبة (91%) وذلك لحرصها على عرضها على وزارة الحكم المحلي من ناحية وإيضاح موقفها المالي من ناحية أخرى للمستخدمين الآخرين.

جدول رقم (33)

الفترة التي تغطيها الموازنة التي تعدها البلدية

النسبة المئوية	التكرار	الفترة التي تغطيها الموازنة التي تعدها البلدية
4.5	3	موازنة شهرية
3.0	2	موازنة ربع سنوية
1.5	1	موازنة نصف سنوية
91.0	61	موازنة سنوية
100.0	67	المجموع

5. الجهة المسؤولة على إعداد الموازنة في البلدية:

يوضح الجدول رقم (34) أن الجهة المسؤولة عن إعداد الموازنة في البلدية هم موظفي قسم المحاسبة - الدائرة المالية بنسبة (56.7%) وفي هذه البلديات قد تقل مصداقية الموازنة وقدرتها على عكس الحاجات الحقيقي للبلديات، بينما هناك بلديات ونسبتها جيدة (41.8%) يشارك في إعداد الموازنة فيها كل أقسام البلدية وهذه البلديات يكون لديها مصداقية أكثر عند إعداد الموازنة الخاصة بها.

جدول رقم (34)

الجهة المسؤولة على إعداد الموازنة في البلدية

النسبة المئوية	التكرار	الجهة المسؤولة على إعداد الموازنة في البلدية
56.7	38	موظفي قسم المحاسبة - الدائرة المالية
41.8	28	يشارك في الإعداد كل أقسام البلدية
1.5	1	خلاف ذلك
100.0	67	المجموع

6. أساس إعداد الموازنة:

جدول رقم (35)

أساس إعداد الموازنة

النسبة المئوية	التكرار	أساس إعداد الموازنة
79.1	53	تعديل موازنة العام الماضي (تراكمية).
20.9	14	إعداد موازنة جديدة لا علاقة لها بالعام الماضي (صفرية).
100.0	67	المجموع

7. في حال تعديل موازنة العام الماضي فان التعديل يتم بناء على:

جدول رقم (36)

في حال تعديل موازنة العام الماضي فان التعديل يتم بناء على

النسبة المئوية	التكرار	في حال تعديل موازنة العام الماضي فان التعديل يتم بناء على
41.7	40	خبرة القائمين على إعداد الموازنة
35.4	34	الاسترشاد بالتقارير المالية المتاحة عن العام الحالي
22.9	22	التقارير المقدمة من أقسام أخرى
100.0	96	المجموع

يبين الجدول رقم (35) أن أغلب البلديات بنسبة (79.1%) الأسلوب المستخدم في إعداد الموازنة لديها هو تعديل موازنة العام الماضي، وهذا الأسلوب يعتمد بدرجة كبيرة على خبرة القائمين بإعداد الموازنة وليس على معلومات مالية متاحة عن الفترة الحالية كما يبين الجدول رقم (36).

8. درجة الالتزام بينود الموازنة عند التنفيذ:

يبين الجدول رقم (37) أن درجة الالتزام بينود الموازنة عند التنفيذ عالية بنسبة (40.3%) وهذا يعكس مدى اهتمام الموظفين في البلدية بتنفيذ الموازنة الخاصة بهم لكونهم قد شاركوا في إعداد الموازنة حيث أن هذه النسبة مساوية تقريباً للنسبة في الجدول رقم (34) الذي أظهر أن نسبة البلديات التي يشارك في إعداد الموازنة بها كل أقسام البلدية هي (41.8%).

جدول رقم (37)

درجة الالتزام ببند الموازنة عند التنفيذ

النسبة المئوية	التكرار	درجة الالتزام ببند الموازنة عند التنفيذ
32.8	22	كاملة
40.3	27	عالية
23.9	16	فوق المتوسطة
3.0	2	متوسطة
0.0	0	منخفضة
100.0	67	المجموع

تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: يتوفر في بلديات قطاع غزة نظام محاسبي يعمل بكفاءة.

بناء على تحليل فقرات الدراسة يتضح من المجال الأول الخاص بالفرضية الأولى والذي يتكون من 11 فقرة أن الفرضية الأولى لم يتم قبولها. حيث يتبين من الجدول رقم (18) أن (83.6%) من المحاسبين يقومون بأعمال المحاسبة والجباية معاً وهذه مهام متعارضة بطبيعتها ولا يجب أن يقوم بها شخص واحد لأن ذلك يؤدي إلى وجود مدخل للتلاعب والاختلاس. كما يتضح من الجداول (23، 24، 25) أن غالبية البلديات تستخدم مبدأ النقدية في عمليات الإثبات وتسجيل عملياتها المالية بنسبة (92.5%) وهذا يعني فقدان قدرة القوائم المالية على عرض نتائج أعمال البلديات ومركزها المالي بشكل سليم بسبب استبعاد العمليات الآجلة والعينية من التسجيل وهذا يؤدي إلى وجود تلاعب في الأصول وضياع لموارد البلديات ويؤكد ذلك نتائج الجدول رقم (26) التي تظهر أن نسبة الأشخاص الموافقين على أن مبدأ النقدية يوفر أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة بشكل كامل تتساوى مع نسبة الأشخاص الموافقين على أن مبدأ النقدية يوفر ذلك بشكل جزئي وهذا يدل على أن ما نسبته (49.3%) من أفراد العينة يرون أن هناك قصور في مبدأ النقدية.

الفرضية الثانية: يوجد في بلديات قطاع غزة نظام تدقيق يتمتع بالشفافية.

بناء على تحليل فقرات الدراسة يتضح من المجال الثاني الخاص بالفرضية الثانية والذي يتكون من 3 فقرات أن الفرضية الثانية لم يتم قبولها. حيث يتبين من الجداول (27، 28، 29)

أنه لا يوجد لدى البلديات مدقق داخلي وبعض البلديات فقط لديها مدقق خارجي مستقل وذلك يرجع إلى قدرة البلدية على توفير موارد تسمح لها بذلك حيث أن البلديات تعتمد على مدققين من وزارة الحكم المحلي. وفي ضوء عدم التسجيل الشامل لكل العمليات وعدم إعداد القوائم المالية المتعارف عليها بشكل كامل فإن التدقيق لا يستطيع التحقق من صحة الحسابات، خاصة أن مدققين وزارة الحكم المحلي هم موظفين حكوميين يؤدون عملهم بشكل روتيني وعبر زيارات دورية قد تكون شهرية أو أكثر من شهرية.

الفرضية الثالثة: تعد البلديات في قطاع غزة تقاريرها المالية بشكل دوري.

بناء على تحليل فقرا الدراسة يتضح من المجال الثالث الخاص بالفرضية الثالثة والتي يتكون من 8 فقرات أن الفرضية الثالثة تم قبولها. حيث يتضح من الجدول رقم (30) أن (68%) من البلديات تعد قائمة المركز المالي وهذه نسبة لا بأس حتى يكون الوضع المالي لها واضح كما أن ما نسبته (80%) من البلديات تعد حساب إيرادات ومصروفات شهري وذلك من أجل عرضه على مدققين وزارة الحكم المحلي عند زيارتهم الدورية. كما أن الجدول رقم (32) يبين أن (47.8%) من البلديات تقوم بإعداد تقارير أخرى للإدارة لاستخدامها في العمليات اليومية وهذا يدل على أن الإدارة تعتمد بنسبة جيدة على المعلومات المستخرجة من النظام المالي لها. كما يتضح من الجدول رقم (37) أن درجة الالتزام ببنود الموازنة عند التنفيذ عالية بنسبة (40.3%) وهذا يعكس مدى اهتمام الموظفين في البلدية بتنفيذ الموازنة الخاصة بهم لكونهم قد شاركوا في إعداد الموازنة حيث أن نسبة البلديات التي يشارك في إعداد الموازنة بها كل أقسام البلدية هي (41.8%) كما هو موضح في الجدول رقم (34).

ولتحليل كل من الفرضية الرابعة والخامسة تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -2.0 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05

الفرضية الرابعة: تساهم مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (38) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الرابع (مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة) مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة من الأعلى إلى الأقل وزن نسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "86.8%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية تتميز بالدقة".
2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "85.37%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية سهلة الفهم لدى متخذي القرارات".
3. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "84.78%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلدية في الوقت المناسب".
4. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "84.48%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "النظام المحاسبي للبلدية يوفر معلومات محاسبية مفصلة بالقدر اللازم لاتخاذ القرار".
5. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "84.18%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "النظام المحاسبي للبلدية يعطي معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها و تحصيلها".
6. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "83.28%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المعلومات التي يوفرها النظم المحاسبي للبلدية تتميز بالموضوعية".
7. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.90%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه "يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها".

8. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي " 79.70%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد".

9. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي " 78.51%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "النظام المحاسبي الحالي للبلدية يزود المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع".

10. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي " 76.06%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "إدارة البلدية تعتمد بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع (مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة) تساوي 4.12، والوزن النسبي يساوي 82.39% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 26.861 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة تساهم في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة.

حيث أن من الأمور المهمة التي تعنى بها الإدارة عند اتخاذ القرار أن تتصف مخرجات النظام المحاسبي بالدقة وسهولة الفهم والاستخدام والحصول عليها في الوقت المناسب وأن تكون المعلومات مفصلة بالقدر اللازم لاتخاذ القرار، وكل هذه الأمور اشتملت عليها فقرات المجال الرابع والخاص بالفرضية الرابعة والذي يتكون من 10 فقرات، وقد أكدت إجابات أفراد العينة على أن مخرجات النظام المحاسبي للبلديات يتوفر فيها هذه الصفات، وأن التقارير التي يتم إعدادها يتم الاستفادة من المعلومات الواردة فيها بأفضل طريقة ممكنة.

جدول رقم (38)

تحليل فقرات المجال الرابع : مساهمة مخرجات النظام المحاسبي في البلديات في قطاع غزة
في عملية اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بدرجة كبيرة

الرقم	العبارة	الحسابي المتوسط المعياري الانحراف	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	
1	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.	4.04	0.661	80.90	12.931	0.000
2	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها وتحصيلها.	4.21	0.664	84.18	14.909	0.000
3	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية مفصلة بالقدر اللازم لاتخاذ القرار.	4.22	0.647	84.48	15.480	0.000
4	يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية للبلدية في الوقت المناسب.	4.24	0.495	84.78	20.480	0.000
5	تتميز المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية بالدقة.	4.34	0.509	86.87	21.598	0.000
6	تتميز المعلومات التي يوفرها النظم المحاسبي للبلدية بالموضوعية.	4.16	0.618	83.28	15.423	0.000
7	يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.	3.93	0.822	78.51	9.211	0.000
8	المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية سهلة الفهم لدى متخذي القرارات.	4.27	0.539	85.37	19.271	0.000

0.000	7.890	76.06	0.827	3.80	تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.	9
0.000	10.491	79.70	0.769	3.99	المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.	10
0.000	26.861	82.39	0.341	4.12	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "66" تساوي 2.0

الفرضية الخامسة: مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة. (البلديات التي لديها نظام محوسب بالكامل أو محوسب بشكل جزئي)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (39) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المجال الخامس (مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة) مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة من الأعلى إلى الأقل وزن نسبي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "81.49%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن البرامج المحاسبية المستخدمة في النظام سهلة الاستخدام والتطبيق.
2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "80.60%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مخرجات النظام المحاسبي المستخدم تفي بمتطلبات اتخاذ القرارات في البلدية.
3. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "80.30%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يتوفر للعاملين في مجال المحاسبة في البلدية أجهزة حاسوب حديثة.
4. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "79.10%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تساهم نظم

المعلومات المحاسبية المستخدمة في البلدية في تطوير العمل المحاسبي فيها وتزيد من كفاءته وفعاليته".

5. في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي " 78.21%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن البرامج المحاسبية المستخدمة تفي بالمتطلبات المحاسبية للبلدية".
6. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي " 77.31%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن لدى البلدية قاعدة بيانات كاملة عن المستفيدين بخدمات البلدية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبي".
7. في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي " 77.27%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تحديث البرامج المحاسبية المستخدمة (في حال استخدام برامج محاسبية) أولاً بأول".
8. في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي " 71.34%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد أشخاص متخصصون يعملون على حل أي مشكلة تقنية في النظام".
9. في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي " 70.45%" وهو أكبر من 60% والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تطوير قدرات العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل دوري".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس (مدى ارتباط استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة) تساوي 3.87، والوزن النسبي يساوي 77.36% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 10.657 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة. (للبلديات التي لديها نظام محوسب بالكامل أو محوسب بشكل جزئي)

عند ارتباط تكنولوجيا المعلومات بنظام المعلومات المحاسبي فإن هناك أمور تهتم بها كل من الإدارة ومستخدمين النظام المحاسبي أهمها سهولة استخدام البرامج المحاسبية وأن تساهم هذه البرامج في تطوير العمل المحاسبي وزيادة كفاءته وفعاليته وذلك بان تكون مخرجات النظام المحاسبي تفي بمتطلبات متخذي القرار وكذلك أن تكون هذه البرامج المحاسبية المستخدمة تفي بالمتطلبات المحاسبية للبلدية، وتوفير أشخاص متخصصين لديهم القدرة على حل أي مشكلة تقنية

في النظام يساعد ذلك كثير في توفير الوقت والجهد وعدم تعطيل العمل وهذا يساهم في زيادة كفاءة النظام. وكل هذه الأمور اشتملت عليها فقرات المجال الخامس والخاص بالفرضية الخامسة والذي يتكون من 9 فقرات، حيث أن إجابات أفراد العينة على فقرات المجال الخامس أكدت أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يرتبط بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة وذلك للبلديات التي لديها نظام محوسب بالكامل أو محوسب بشكل جزئي.

جدول رقم (39)

تحليل فقرات المجال الخامس: مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات بدرجة تطور نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في البلديات في قطاع غزة

الرقم	العبارة	الحسابي المتوسط المعياري	الأحرف	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتوفر للعاملين في مجال المحاسبة في البلدية أجهزة حاسوب حديثة.	4.01	0.896	80.30	9.272	0.000
2	البرامج المحاسبية المستخدمة في النظام سهلة الاستخدام والتطبيق.	4.07	0.785	81.49	11.211	0.000
3	البرامج المحاسبية المستخدمة تفي بالمتطلبات المحاسبية للبلدية.	3.91	0.949	78.21	7.851	0.000
4	يتم تحديث البرامج المحاسبية المستخدمة (في حال استخدام برامج محاسبية) أولاً بأول.	3.86	1.021	77.27	6.871	0.000
5	يتم تطوير قدرات العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل دوري.	3.52	1.146	70.45	3.730	0.000
6	يوجد أشخاص متخصصون يعملون على حل أي مشكلة تقنية في النظام.	3.57	1.184	71.34	3.923	0.000

0.000	8.906	79.10	0.878	3.96	تساهم نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في تطوير العمل المحاسبي بالبلدية وتزيد من كفاءته وفعاليته.	7
0.000	11.118	80.60	0.758	4.03	مخرجات النظام المحاسبي المستخدم تفي بمتطلبات اتخاذ القرارات في البلدية.	8
0.000	7.572	77.31	0.936	3.87	لدى البلدية قاعدة بيانات كاملة عن المستفيدين بخدمات البلدية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبي.	9
0.000	10.657	77.36	0.667	3.87	جميع الفقرات	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "66" تساوي 2.0

تحليل نتائج الدراسة بناء على المتغيرات الشخصية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المتغيرات الشخصية التالية: الجنس، العمر، الدرجة العلمية، المسمى الوظيفي الحالي، الخبرة العلمية، التخصص، تصنيف البلدية، المحافظة.

ويتفرع من تلك الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الجنس. تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (40) ويتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.011 وهي أقل من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 2.602 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الجنس.

جدول رقم (40)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الجنس

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الجنس	
0.011	-	0.420	3.950	58	ذكر	تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة
	2.602	0.267	4.327	9	أنثى	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "65" تساوي 2.0

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى العمر. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (41) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.311 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 1.217 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.75 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (41)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى العمر

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.643	3	0.214	1.217	0.311
	داخل المجموعات	11.102	63	0.176		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (3، 63) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.75

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الدرجة العلمية. تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الدرجة العلمية والنتائج مبينة في جدول رقم (42) ويتبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.457 وهي أكبر من 0.05 وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 0.749 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الدرجة العلمية.

جدول رقم (42)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في

البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الدرجة العلمية

القيمة الاحتمالية	قيمة t	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الدرجة العلمية	
0.457	0.749	0.212	4.137	5	دبلوم	تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة
		0.434	3.990	62	بكالوريوس	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 و درجة حرية "65" تساوي 2.0

4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي الحالي. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي الحالي عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (43) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.725 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.440 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.75 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي الحالي عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (43)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المسمى الوظيفي الحالي

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.241	3	0.080	0.440	0.725
	داخل المجموعات	11.504	63	0.183		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (3، 63) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.75. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الخبرة العلمية. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الخبرة العلمية عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (44) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.670 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.403 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.14 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الخبرة العلمية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (44)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى الخبرة العلمية

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.146	2	0.073	0.403	0.670
	داخل المجموعات	11.599	64	0.181		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (2، 64) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.14

6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى التخصص. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (45) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 6.475 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.14 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى التخصص عند مستوى دلالة (0.05) ويبين الجدول رقم (46) اختبار شفيه للفروق المتعددة.

جدول رقم (45)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى التخصص

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	1.977	2	0.988	6.475	0.003
	داخل المجموعات	9.768	64	0.153		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (2، 64) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.14

جدول رقم (46)

اختبار شفیه للفروق المتعددة حسب متغير التخصص

الفرق بين المتوسطات	محاسبة	إدارة أعمال واقتصاد وتمويل	تخصصات أخرى
محاسبة		0.402-	0.605-*
إدارة أعمال واقتصاد وتمويل	0.402		0.203-
تخصصات أخرى	0.605*	0.203	

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى تصنيف البلدية. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى تصنيف البلدية عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (47) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.375 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 1.055 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.75.

جدول رقم (47)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى تصنيف البلدية

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.562	3	0.187	1.055	0.375
	داخل المجموعات	11.183	63	0.178		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (3، 63) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.75

8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات المبحوثين في تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المحافظة. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المحافظة عند مستوى دلالة (0.05) والنتائج مبينة في جدول رقم (48) حيث أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.989 وهي أكبر من 0.05 وقيمة F المحسوبة تساوي 0.078 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.52 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المحافظة عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (48)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حول تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة تعزى إلى المحافظة

عنوان البحث	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	القيمة الاحتمالية
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.059	4	0.015	0.078	0.989
	داخل المجموعات	11.686	62	0.188		
	المجموع	11.745	66			

قيمة F الجدولية عند درجتى حرية (4، 62) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.52

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضعف كبير في نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة مما يجعلها غير قادرة على تأدية عملها بشكل جيد وتقديم كل ما هو مفيد وذو كفاءة للمواطنين. وأن مظاهر الخلل والضعف في النظام تتركز في:

1. وجود بعض الأشخاص الذين يقومون بالعمل المحاسبي وليس لديهم شهادات علمية في المجال المالي والمحاسبي، وهذا يؤثر على كفاءة وقدرة نظام المعلومات المحاسبي في البلدية.
2. وجود تعارض في المهام التي يقوم بها المحاسب بسبب قلة عدد الموظفين وعدم وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة.
3. عدم استخدام مستندات مالية فرعية عند الحاجة والاعتماد على المستندات الرئيسية فقط.
4. الاعتماد على مبدأ النقدية في إثبات العمليات المالية وكذلك العينية والأجلة منها مع عدم استخدام دفاتر خاصة بها لإثباتها فيه مما يفقد التقارير المالية قدرتها على عكس حقيقة الأحداث المالية في البلديات. وكذلك يؤدي إلى ضعف الرقابة على تلك العمليات مما يسمح بوجود إمكانية للتلاعب وإهدار أموال البلديات ومواردها مما يضر مصلحة المجتمع.
5. بسبب استخدام مبدأ النقدية في إثبات العمليات فإن ذلك يؤدي إلى عدم تسجيل شامل لكل العمليات وعدم إعداد القوائم المالية المتعارف عليها بشكل كامل، فإن التدقيق لا يستطيع التحقق من صحة الحسابات بالشكل الصحيح.
6. عدم وجود مدقق داخلي في البلديات لاعتمادهم على المدققين التابعين لوزارة الحكم المحلي، ووجود مدقق مستقل في عدد قليل من البلديات وذلك بسبب قلة الموارد المالية في تلك البلديات.
7. اعتماد البلديات على مدققي من وزارة الحكم المحلي للقيام بعملية التدقيق لديها، قد أدى إلى تركيز البلديات على إعداد قائمة المركز المالي بشكل أساسي كون الوزارة تركز عليها عند عملية التدقيق.

8. إن الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على وزارة الحكم المحلي كونها تابعة لها، ولكن ذلك جعل البلديات لا تهتم بعرض قوائمها المالية على المجلس البلدي وذلك أثر أيضاً على اهتمام البلديات بالنواحي التمويلية وجذب موارد جديدة للبلديات لتحسين أوضاعها ومساعدتها على تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن.
9. أن نسبة كبيرة من البلديات درجة التزامها بتطبيق بنود الموازنة ليس كبيرة جداً لعدم مشاركة كل أقسام البلدية في إعداد الموازنة الخاصة بها.
- وهناك نتائج أخرى أيضاً للدراسة وهي:

- ❖ إن أغلب البلديات تستخدم نظام محاسبي نصف آلي في عمليات الإثبات ومعالجة البيانات المحاسبية.
- ❖ يوجد لدى أغلب البلديات دليل حسابات واضح ومكتوب.
- ❖ إن أغلب البلديات تتوفر فيها المستندات المحاسبية بشكل كامل والمستندات المالية تشمل كل من سندات الصرف والقبض ومذكرات الصرف.
- ❖ أن البلديات تقوم بإعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلديات.

التوصيات:

- وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الباحثة ترى أن نظم المعلومات المحاسبية في بلديات قطاع غزة بحاجة إلى عملية تطوير بدرجة كبيرة تشمل:
1. تطوير الكفاءة المهنية للعاملين في المجال المالي والمحاسبي في البلديات بأن يكونوا حاصلين على شهادات علمية متخصصة في هذا المجال مع عمل دورات تدريبية لتنمية قدراتهم وتحسين أدائهم الوظيفي.
 2. العمل على وجود وصف وظيفي واضح لكل وظيفة حتى لا يحصل تعارض في مهام كل موظف في البلدية.
 3. التحول إلى مبدأ الاستحقاق في عمليات الإثبات المحاسبي واثبات جميع العمليات بما فيها العينية.
 4. التركيز على إعداد قوائم مالية كاملة تعكس حقيقة الأحداث المالية للبلديات ومركزها المالي.
 5. وجود مدقق حسابات داخلي وآخر خارجي لكل بلدية.
 6. العمل على مشاركة كل أقسام البلدية عند إعداد الموازنة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. البطمة، محمد (1983) "الإطار العام لتطوير النظام المحاسبي الحكومي". مجلة الإدارة العامة - الرياض، العدد 38، ص 224-241.
2. آل آدم، الرزق، يوحنا، صالح (2000) "المحاسبة الإدارية الحديثة". الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع - الأردن.
3. الجزار، محمد محمد (1980) "الرقابة على التكاليف". الطبعة الثانية، مكتبة عين شمس.
4. جمعة، العريبي، الزعبي، احمد، عصام، زياد (2007) "نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر". جامعة الزيتونة الأردنية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع - الأردن.
5. حسن، أميمة أحمد جمعة (1996) "المتغيرات المؤثرة على ظاهرة البيانات غير الواقعية في إعداد الموازنات التخطيطية وآثارها على تقييم الأداء" رسالة ماجستير. جامعة عين شمس - مصر.
6. حسين، احمد (1997) "نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية". مكتبة الإشعاع - الإسكندرية.
7. الحفناوي، محمد (2001) "نظم المعلومات المحاسبية" دار وائل للنشر - عمان.
8. حنان، كحالة، رضوان، جبرائيل (1997) "المحاسبة الإدارية". الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع - عمان.
9. حماد، أكرم (2006) "تطوير النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، في مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي، 13-15 فبراير 2006". الجامعة الإسلامية، غزة. ص 1045-1077.
10. خشبة، محمد السعيد (1987) "أساسيات النظم - نظم المعلومات - المفاهيم والتكنولوجيا". دار الإشعاع للطباعة - القاهرة.
11. خلف الله، وائل محمد إبراهيم (2007) "واقع إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية - قطاع غزة" رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية - غزة.
12. الدهراوي، كمال (1997) "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية". الطبعة الأولى، الدار الجامعية طبع نشر توزيع - الإسكندرية.

13. مطيع، أبو عقاب، الشوابكة، ياسر، طارق، عبد الله (2007). "نظم المعلومات المحاسبية". مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع - الأردن.
14. الرمحي، الذبية، نضال، زياد (2011) "نظم المعلومات المحاسبية". الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان.
15. السقا، الحبيطي، زياد، قاسم (2003) "نظم المعلومات المحاسبية". وحدة الحداثة للطباعة والنشر - كلية الحداثة - جامعة الموصل - العراق.
16. سالم، إياد (2012) "واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة" رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية - غزة.
17. سليم، فريد (2007) " أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين". رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية - غزة.
18. صندوق تطوير البلديات (2007) "دراسة تقييم وتطوير قدرات العاملين في الدوائر المالية في البلديات الريادية وفي دائرتي الموازنات والتوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي" وزارة الحكم المحلي - فلسطين.
19. عبد الخالق، أحمد (1975) " المحاسبة ونظم المعلومات". دار الإنسان للتأليف والترجمة والنشر - القاهرة.
20. عبد الستار، رجا رشيد (2007) "تحليل الانحرافات باعتماد الموازنات التخطيطية كأساس لتقويم الأداء". مجلة الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية، العدد 63، ص 207-223.
21. عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، عبد الخالق، كايد (2001) "البحث العلمي- مفهومه، أدواته، أساليبه". دار الفكر - عمان.
22. العساف، صالح حمد (1995) "المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية". مكتبة العبيكان - الرياض.
23. العلاوين، أمجد عبد الفتاح (2000) "تقييم نظم الموازنات التقديرية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت - الأردن.
24. عليان، زيد محمد موسى (2009) "مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية - المساهمة العامة" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - الأردن.

25. غنيم، احمد (2004) "دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عملية صنع القرارات في بلديات قطاع غزة". رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية - غزة.
26. قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية المادة رقم (3).
27. القباني، ثناء (2011) "نظم المعلومات والتشغيل الالكتروني". الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان.
28. قنبيي، رفعت (2008) "تقييم فعالية النظام المحاسبي في بلديات الضفة الغربية في تلبية الاحتياجات المعلوماتية للمهتمين من وجهة نظر القائمين على تطبيق النظام". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس - أبو ديس.
29. كشك، محمد بهجت (1996) "مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية". دار الطباعة الحرة - الإسكندرية.
30. المدلل، يوسف (2007) " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري". رسالة ماجستير منشورة. الجامعة الإسلامية - غزة.
31. مطر، الراوي، الحياي، محمد، حكمت، وليد (1996) "نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات". دار حنين للنشر والتوزيع - مكتب الفلاح- عمان.
32. مطيع، أبو عقاب، والشوابكة، ياسر، طارق، عبد الله (2007) "نظم المعلومات المحاسبية". مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع - الأردن.
33. موسكوف، سيمكن، ترجمة (كمال سعيد) (1989) "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات- مفاهيم وتطبيقات". دار المريخ للنشر - الرياض.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

1. Bruska I.(1997) : " The usefulness of financial reporting in Spanish local government " financial accountability & management 13، 1 .
2. Charles, T.Horngren, Srikant M.Datar, George Foster (2006) : " Cost Accounting" Twelfth Edition, Pearson Prentice Hall.
3. Henk, Emerson O., and Spoede, Charlene W. (1991) : "Cost Accounting: Managerial Use of Accounting Data" PWS_ Kent Publishing, Boston>
4. Hurst, Robert (2007) : "Accounting Information System- Basic concepts and current issues". Boston: Mc Graw-Hill.
5. Hurst G. (2003) : " The due process of accounting standard setting in Australia : the case of AAS27 : financial reporting by local government " school of business university of ballarat .

6. Potter B. (2003) : " Reforming Australian public sector accounting: An episode of institutional thinking". Deaking university.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. موقع برامج نت (www.bramjnet.com).
2. موقع شبكة المحاسبين العرب (www.acc4arab.com).
3. موقع مجلة محاسبة دوت نت (infotechaccountants.com).
4. موقع المنشاوي للدراسات والبحوث (www.minshawi.com).
5. ingaza.edu.ps

الملاحق



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
قسم المحاسبة والتمويل

استبيان حول
تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات، دراسة تطبيقية على البلديات في
قطاع غزة

السادة المحترمين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... وبعد

تسعى الباحثة في هذه الاستبانة إلى معرفة " تقييم نظم المعلومات المحاسبية في البلديات في قطاع غزة " .

إن تعاونكم من أجل إنجاز الدراسة هو دعم للبحث العلمي في فلسطين، إن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لكم لحسن تعاونكم،

الباحثة

رنا سلمان أبو ركاب

برنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل

كلية التجارة - الجامعة الإسلامية

غزة - فلسطين

- الأسئلة الشخصية:

1. الجنس: ذكر أنثى .
2. العمر: اقل من 30 30-40 41-50 اكبر من 50 .
3. الدرجة العلمية: دبلوم بكالوريوس دراسات عليا .
4. المسمى الوظيفي الحالي:
 مدير رئيس قسم محاسب أخرى حدد
5. الخبرة العلمية: اقل من 5 سنوات 5-10 10-15.
6. التخصص:
 محاسبة إدارة أعمال واقتصاد وتمويل تخصصات أخرى .
7. تصنيف البلدية: A B C D .
8. المحافظة:
 الشمال غزة الوسطى خان يونس رفح .

- الأسئلة الخاصة بالدراسة:

9. الجهة المسؤولة عن إدارة الحسابات:
 الدائرة المالية قسم حسابات شعبة حسابات .
10. عدد العاملين في إدارة الحسابات في البلدية:
 1 فقط 2-3 4-5 أكثر من 5 .
11. الأعمال التي يقوم بها المحاسب:
 المحاسبة فقط.
 المحاسبة والجباية معا.
12. نظام المعلومات المحاسبي المستخدم:
 يدوي لا يستخدم الحاسبات الآلية.
 نصف آلي.
 محوسب (آلي بالكامل).
13. يوجد دليل حسابات واضح ومكتوب: نعم لا .
14. توفر المستندات المحاسبية:
 تتوفر بشكل كامل تتوفر بشكل جزئي لا تتوفر .
15. في حالة وجود أكثر من صندوق جباية، ما مدى توفر مستندات قبض فرعية خاصة بكل صندوق بخلاف المستندات الرئيسية:
 تتوفر بشكل كامل تتوفر بشكل جزئي لا تتوفر .

16. المبدأ المستخدم في الإثبات:
- النقدية الاستحقاق المعدل الاستحقاق .
17. كيفية إثبات العمليات الآجلة في حال إتباع مبدأ النقدية:
- تثبت في دفتر خاص.
- لا تثبت ولكن يحتفظ بالمستندات.
18. كيفية إثبات التبرعات العينية في حال إتباع مبدأ النقدية:
- تثبت في دفتر خاص.
- تثبت في محاضر استلام.
- لا تثبت ولكن يحتفظ بالمستندات.
19. يوفر مبدأ النقدية أساس سليم لإعداد القوائم المالية للبلديات ويساهم في توفير معلومات محاسبية مناسبة. نعم بشكل كامل نعم بشكل جزئي لا يوفر .
20. يوجد لدى البلدية مدقق حسابات داخلي: نعم لا .
21. يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات خارجي: نعم لا .
22. يدقق حسابات البلدية مدقق حسابات تابع لوزارة الحكم المحلي: نعم لا .
23. التقارير والقوائم المالية الرئيسية التي تقوم بإعدادها البلدية:
- قائمة مركز مالي.
- حساب إيرادات ومصروفات شهري.
- حساب إيرادات ومصروفات شهري متراكم.
24. الغرض الرئيسي من إعداد القوائم المالية:
- العرض على وزارة الحكم المحلي.
- العرض على المجلس البلدي والاستخدام في اتخاذ القرارات.
- الاستخدام في التخطيط وإعداد الموازنة.
- أغراض الحصول على التمويل.
- أغراض أخرى.
25. إعداد تقارير أخرى للإدارة للاستخدام في العمليات اليومية للبلدية:
- دائما. غالبا أحيانا نادرا مطلقا.
26. الفترة التي تغطيها الموازنة التي تعدها البلدية:
- موازنة شهرية موازنة ربع سنوية موازنة نصف سنوية موازنة سنوية.

27. الجهة المسؤولة على إعداد الموازنة في البلدية:

موظفي قسم المحاسبة - الدائرة المالية.

يشارك في الإعداد كل أقسام البلدية.

خلاف ذلك حدد

28. أساس إعداد الموازنة:

تعديل موازنة العام الماضي (تراكمية).

إعداد موازنة جديدة لا علاقة لها بالعام الماضي (صفرية).

29. في حال تعديل موازنة العام الماضي فان التعديل يتم بناء على:

خبرة القائمين على إعداد الموازنة.

الاسترشاد بالتقارير المالية المتاحة عن العام الحالي.

التقارير المقدمة من أقسام أخرى .

يمكن اختيار أكثر من بديل.

خلاف ذلك حدد

30. درجة الالتزام ببند الموازنة عند التنفيذ:

كاملة عالية فوق المتوسطة متوسطة منخفضة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
31.	يتم عرض المعلومات المحاسبية للبلدية بشكل مناسب يساعد المستخدمين ذوي العلاقة على استيعابها.					
32.	يعطي النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية تساعد الجهة المختصة في البلدية على تحديد الأموال الواجب صرفها و تحصيلها.					
33.	يوفر النظام المحاسبي للبلدية معلومات محاسبية مفصلة بالقدر اللازم لاتخاذ القرار.					
34.	يمكن الحصول على المعلومات					

					المحاسبية للبلدية في الوقت المناسب.
					35. تتميز المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية بالدقة.
					36. تتميز المعلومات التي يوفرها النظم المحاسبي للبلدية بالموضوعية.
					37. يزود النظام المحاسبي الحالي للبلدية المستخدمين الداخليين بمعلومات عن أداء البلدية لمسؤولياتها تجاه المجتمع.
					38. المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي للبلدية سهلة الفهم لدى متخذي القرارات.
					39. تعتمد إدارة البلدية بشكل دائم في اتخاذ قراراتها على المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي.
					40. المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي تساعد في اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد.
					41. يتوفر للعاملين في مجال المحاسبة في البلدية أجهزة حاسوب حديثة.
					42. البرامج المحاسبية المستخدمة في النظام سهلة الاستخدام والتطبيق.
					43. البرامج المحاسبية المستخدمة تفي بالمتطلبات المحاسبية للبلدية.
					44. يتم تحديث البرامج المحاسبية المستخدمة (في حال استخدام برامج محاسبية) أولاً بأول.
					45. يتم تطوير قدرات العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بشكل دوري.

					46. يوجد أشخاص متخصصون يعملون على حل أي مشكلة تقنية في النظام.
					47. تساهم نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في تطوير العمل المحاسبي بالبلدية وتزويد من كفاءته وفعاليته.
					48. مخرجات النظام المحاسبي المستخدم تفي بمتطلبات اتخاذ القرارات في البلدية.
					49. لدى البلدية قاعدة بيانات كاملة عن المستفيدين بخدمات البلدية ترتبط بنظام المعلومات المحاسبي.

ملحق بأسماء المحكمين

التخصص	الاسم
دكتوراه في المحاسبة	د. عصام البحيصي
دكتوراه في المحاسبة	د. حمدي زعرب
دكتوراه في الرياضيات	د. نافذ بركات